شهرية الشرق الأوسط

(١٠)

القرن الأفريقي وشرق أفريقيا

الواقع والمستقبل

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – ٢٠١٠م

كافة الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

القرن الأفريقي وشرق أفريقيا

الواقع والمستقبل

المشاركون

أحمـــــد الأصبحـــــــي　　إدريـــــــــس عبـــد الله

عبد الســـلام بغـــــدادي　　نظـــــــام بركـــــات

إبراهيـــــم حراحشـــــة　　صبـــــــري سُميـــــــرة

جـــــواد الحـــمـــــــد

شهرية الشرق الأوسط　　١٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/١/٢٠٣)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
التقديم	٧
المقدمة	٩
المحور الأول التحديات والإشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا	١١
المحور الثاني النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي	٢٥
المحور الثالث آفاق الاستقرار والدور العربي المطلوب في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا	٤٩
قائمة المشاركين	٦٩
ملخص بالإنجليزية	--

التقديـم

في ظل ما تعانيه منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا من تدخلات وأطماع أجنبية غربية وشرقية وإسرائيلية تسعى إلى السيطرة عليها سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا، يضاف إليها تزايد توتر الوضع في منطقة القرن الأفريقي في الآونة الأخيرة، يأتي هذا الكتاب الذي نتج عن الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في مقره في عمان، يوم الأحد ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩م، بعنوان "**القرن الأفريقي وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**" وشارك فيها أكاديميون وخبراء في الشأن الأفريقي*.

جاءت هذه الحلقة بعد تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي بشكل كبير ووصولها إلى حد غير مسبوق، حيث زادت وتيرة الاشتباكات بين كل من حكومة اليمن والصومال والسودان من جهة وبين المعارضة المسلحة فيها من جهة أخرى، وزاد التدخل السياسي الخارجي المتمثل بتدخل الدول المؤثرة في الحياة السياسية على كافة المحاور، سواء على صعيد دعم الأنظمة أو دعم حركات التمرد المعارضة، إضافة إلى ارتفاع مستوى التخلف الاقتصادي والتعليمي بشكل ملحوظ.

يتناول الكتاب ثلاثة محاور: "**التحديات والإشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا**"، و "**النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي**"، و "**آفاق الاستقرار والدور العربي المطلوب في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا**"، حيث تركز النقاش

* مرفق في آخر الكتاب قائمة تعريف بالمشاركين.

حول تقييم الموقف العربي والرؤية العربية القادرة على استثمار العمق الاستراتيجي لها في منطقة القرن الأفريقي، إذ لا بد للعرب أن يركزوا النظر في هذه المنطقة بأقاليمها ودولها المتعددة، وأن الوضع القائم فيها يؤثر بشكل مباشر على المنطقة العربية برمتها، ولكنه لا يظهر جلياً إلا بعد زمن؛ إذ إن هذه المنطقة تشكل الساحة الخلفية لدول عربية رئيسة في المنطقة، وعلى رأسها مصر والسودان في أفريقيا والسعودية واليمن في الخليج العربي.

ويتساءل هذا الكتاب عن مدى قدرة العرب على استغلال أوراق قوتهم في منطقة القرن الأفريقي لتحقيق مصالحهم، ثم يقدم بعض المقترحات والنصائح المطلوب التصرف بها أو خلقها في ظل التدخلات الأجنبية المباشرة سياسيا وميدانيا وعسكريا ووجود أطراف داخلية تستجيب لها.

وإنني إذ أقدم لهذه المادة ليسعدني أن أشكر الزملاء الباحثين والمشاركين جميعاً على أوراقهم ومداخلاتهم، مع الأمل أن يسهم هذا الكتاب في صياغة رؤية عربية موحدة تساعد العرب على قطف ثمار العمل في منطقة القرن الأفريقي لصالحهم.

المدير العام

جواد الحمد/ مدير الحلقة

المقدمة

تشهد منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا حراكا سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا كبيرا، نظرا لما تمتلكه من موقع حيوي وفاعل لدى كل الأطراف المتنازعة أو الفاعلة في المنطقة، ولما تمثله من عمق استراتيجي للمنطقة العربية حولها متمثلة بمصر والسودان في أفريقيا من جهة، والسعودية واليمن في الخليج العربي من جهة أخرى، والمنطقة تعاني من تدخل وأطماع أجنبية غربية وشرقية وإسرائيلية تسعى إلى السيطرة عليها سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا.

والوضع القائم في المنطقة يؤثر بشكل مباشر على العمق العربي، إلا أن ظهور هذا التأثير قد لا يظهر إلى بعد زمن، لاعتبارات سياسية وجغرافية وداخلية، ومن هنا وجب على العرب النظر إلى أفريقيا كعمق كبير وخطير، فأفريقيا أصبحت اليوم حكراً على أطراف أخرى مثل أوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى حدٍ ما، وكان العرب غائبون منذ عقود عنها.

شهد عقد الخمسينيات اهتماما عربيا متميزا في أفريقيا أيام جمال عبد الناصر، ثم اختفى هذا الاهتمام مع اختفاء عبد الناصر، ولوحظ أن الاهتمام العربي في الشأن الأفريقي مؤخرا ليس له حضور.

ومن هنا لا بد من الالتفات إلى ما يجري في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا ويمس الدول العربية الأفريقية مباشرة، خصوصا كلا من أرتريا وجيبوتي والصومال والسودان، وبيبوغاديد التي اعتبرت إقليما عربيا، وكذلك اليمن المطلة على المنطقة من الجهة الشرقية، والسعودية المقابلة

لكل من أرتريا وجيبوتي وإثيوبيا.

والمقصود أن الوضع القائم في قلب إفريقيا وشرق إفريقيا يؤثر تأثيراً مباشر على الوطن العربي، ويؤثر على الأمن القومي العربي، لكن التأثير يبدو أنه يحتاج إلى زمن حتى تظهر بوادره، أو أن عدم إدراك ما يجري في تلك المنطقة بشكل دقيق ومتكامل يؤدي إلى عدم إدراك العرب أيضاً أحيانا لآثاره على الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي بشكل عام.

هذا موضوع مستجد في الاهتمام، وإن كان مركز دراسات الشرق الأوسط قد تناول في السابق موضوع البحر الأحمر والأمن القومي في البحر الأحمر وما يتعلق بباب المندب، والقرن الأفريقي، وشواطئ أفريقيا المطلة على البحر الأحمر، والدول العربية المطلة عليها مثل مصر والسودان وأرتريا وجيبوتي أيضاً، ومن هنا لا بد من الالتفات قليلاً إلى يسار الوطن العربي- منطة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا- للنظر في هذا العمق الكبير والخطير، الذي أصبح حكراً على أطراف أخرى مثل أوروبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى حدٍ ما، بينما العرب غائبون منذ عقود عنه.

المحور الأول

التحديات والإشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا*

بداية ينبغي أن نحدد نطاق الإقليم، ومكونات سكانه الإثنية (العرقية- الثقافية)، مع الإشارة إلى الإرث الاستعماري ومرحلة ما بعد الاستقلال، ثم نشير إلى أهمية الإقليم الجيوستراتيجية، قبل أن نعرض ونحلل التحديات الأساسية التي أشار إليها عنوان الورقة.

إن الصومال- وهو رأس القرن الإفريقي بحدوده الطبيعية- يمثل قطب الرحى في تشكيل معالم الإقليم وتحديد شكله الجغرافي على الخريطة، وتأتي بعده إثيوبيا التي تشكل قلب القرن الأفريقي، وهو قلب متدفق بالمياه؛ إذ تشكل بحيرات إثيوبيا وحدها- لا سيما بحيرة تانا- قرابة ٨٣٪ من جملة منابع نهر النيل، ومن هنا جاءت تسميتها بنافورة أفريقيا، وتشكل أرتريا مع جيبوتي الركن الشمالي الساحلي من الإقليم عبر إطلالتيهما على المنافذ الجنوبية للبحر الأحمر تجاه باب المندب (باب الدموع) الذي أصبح اليوم بوابة مرور النفط الخليجي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، ويدخل السودان بمساحته الشاسعة (أكبر بلدان أفريقيا حجماً ٢,٥ مليون كم٢) نطاق القرن الأفريقي من جهة الغرب، ومعه أوغندا التي تشكل مع كينيا الأطراف الجنوبية للقرن الأفريقي، وهما دولتان تَعُجّان بالمشكلات، كما أنهما في الوقت نفسه تُظهران

* **د. عبد السلام بغدادي**/ رئيس قسم الدراسات الأفريقية في جامعة بغداد- العراق

استجابة عالية لفرص الاستثمار والتعامل مع التحرك الأمريكي- الأوربي بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية.

وهناك من يُدخِل اليمن الآن ضمن نطاق القرن الأفريقي رغم أنه بلد آسيوي، وذلك لأنّ اليمن يؤثر ويتأثر بأحداث منطقة القرن، فعلى سبيل المثال أظهر تحرك الحوثيين الأخير دوراً أرترياً، وهذا يعني أنه ليس هناك تقارب جغرافي فحسب، بل هناك أيضاً تلاحم، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً على ضفتي باب المندب، ونتذكر في هذا الجانب ما يُسمى بمؤتمر قمة صنعاء الذي جمع ثلاثة دول هي إثيوبيا والسودان واليمن، وهذا الاجتماع بين هذه الدول يشبه الحلف، وإن كان مفككاً لتطويق أو مواجهة أرتريا، إضافةً إلى تداخل أزمات الإقليم ومشكلاته مع ما يعانيه اليمن من تفجر أمني وتقاطع سياسي وتراجع اقتصادي ونزاع ذي طابع سياسي وقبلي ومذهبي، له أبعاد إقليمية ودولية استوجب تدخلاً واضحاً من السعودية وإيران، لا سيما فيما يتعلق بالتحرك الحوثي، فضلاً عما يعانيه اليمن- الذي يحيط بالجانب الأيمن من مضيق باب المندب ويشرف على سواحل البحر الأحمر الجنوبية والبحر العربي والمحيط الهندي- من صعوبات ناجمة عن الحراك الجنوبي ونشاط تنظيم القاعدة، علاوة على نشاط الحركة المعارضة لحكم الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء.

وعلى **صعيد التركيبة العرقية- الإثنية**، فإن القرن الأفريقي ذو تركيبة معقدة؛ فهو يحتضن أكثر من مئة مجموعة عرقية ثقافية، منها: العرب، والصوماليون، والأمهرة، والتجرانيون، والتغريون، والعفر، والأرومو(أكبر قومية في إثيوبيا)، والهرريون، والكيكويو، والليو(أكبر قومية في كينيا)،

والمساي، والأشولي، واللانجي، والباغندة، والتوتسي، والأكولي، والدنكا، وعشرات غيرهم، يتوزعون على ديانات مختلفة، منها الإسلام، والمسيحية (الغالبية منهم من الأرثوذكس الأقباط) والأرواحية (يعبدون أشياء من الطبيعة)، والطوطمية، مع وجود جماعات صغيرة تدين باليهودية والهندوسية وغيرها من الديانات، كما يوجد في المنطقة وافدون من جنوب الجزيرة العربية والهند وإيران وباكستان.

وتاريخياً كانت المنطقة ساحة صراع وتنافس بين القوى الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن الماضي؛ فإيطاليا احتلت ما يُسمى الآن الصومال الجنوبي وعاصمته مقديشو وأرتريا، كما أنها احتلت إثيوبيا لست سنوات ١٩٣٥- ١٩٤١م، وهذه الدولة حافظت على استقلالها لقرابة ثلاثة آلاف سنة ممتدة، باستثناء فترات من تاريخها كانت تواجه خلالها غزوات محدودة.

واحتلت بريطانيا الصومال الشمالي (إقليم هرجيسا) والآن اسمه أرض الصومال، وسلمت إقليم الصومال الغربي (أوغادين) إلى إثيوبيا عام ١٩٥٤م، وإقليم (إنفدي) إلى كينيا عام ١٩٦١م، كما احتلت السودان حتى استقلاله عام ١٩٥٦م.

أما فرنسا فإنها احتلت جيبوتي التي استقلت رسمياً عام ١٩٧٧م مع بقاء قاعدة فرنسية فيها، وتعززت اليوم بقاعدة أمريكية قوامها أكثر من ٢٠٠٠ جندي أمريكي، مع نقطة عسكرية لقوات بحرية ألمانية، وبذلك أصبحت جيبوتي نقطة ارتكاز عسكرية، استخبارية لدول حلف شمال الأطلنطي في المنطقة.

وعلى صعيد أعمال القرصنة البحرية الأخيرة- من قبل من يطلق عليهم قراصنة صوماليون- فقد أدت إلى ازدياد وجود القوات البحرية الأجنبية في المنطقة، بحيث أصبحت تتبع لـ ١٧ دولة، من بينها أمريكا وفرنسا وألمانيا وكندا والنرويج والهند وإيران والصين وكوريا الجنوبية وتركيا.

وأدى الحكم الاستعماري- الذي لم يسعَ يوماً إلى تدريب نخب المنطقة على الديمقراطية والحكم الصالح، كما لم يفعل شيئاً لإنقاذ هذه البلدان من التخلف، ومارس بالمقابل سياسة تقوم على التفتيت والتجزئة (فرق تسد)- أدّى إلى نشوء وضع مرتبك، فكانت أهم ملامحه تجذُّر حركات التمرد المسلحة بأبعادها السياسية أو الانفصالية أو الثقافية، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ظهور حركة التمرد المسلحة في السودان خلال الأعوام ١٩٥٥- ١٩٧٢م، ثم ١٩٨٣- ٢٠٠٥م، فضلاً عن ظهور حركة التمرد الجديدة في إقليم دارفور، حيث جاء (جون قرنق) وطالب بطرحٍ أخطر من تقسيم السودان، وهو فصل السودان عن الوطن العربي، وذلك مقدمة لفصل الجنوب عن السودان، أما (سلفاكير) فطالب قبل مدة قصيرة بإجراء استفتاء للشعب الجنوبي ليصوِّت على الاستقلال عن السودان، طبعاً هذا غير المشاكل في شمال وشرق السودان وحركة الفهود الحمر وغيرها، ومن تلك الحركات حركة التمرد المسلحة في شمالي أوغندا المعروفة بحركة (جيش الرب)، وحركات التمرد في أوغادين ومناطق الأرومو داخل إثيوبيا.

ومن نتائج ذلك الوضع نشوب حروب بينية بين دول المنطقة، منها الحرب التي نشبت بين الصومال وإثيوبيا ١٩٦٢م، و١٩٧٧- ١٩٧٨م، وبين أرتريا وإثيوبيا ١٩٩٨- ٢٠٠٠م، إضافة إلى التوترات المستمرة بين دول

الإقليم بسبب النزاعات حول الأراضي والثروات وقضايا اللاجئين والأقليات وغير ذلك.

كما عانت دول الإقليم من الانقلابات العسكرية، لا سيما في السودان ١٩٥٨- ١٩٦٤م، ١٩٦٩- ١٩٨٦م، ١٩٨٩- ٢٠٠٩م، وفي إثيوبيا ١٩٧٤- ١٩٩١م، وفي أوغندا ١٩٧١- ١٩٨٦م.

ويبدو أن الإقليم سيعاني في الأمد المنظور من استمرار حالة التوتر والنزاع لأسباب عدة، أهمها أن الإقليم يزخر بثروات هائلة، منها طول سواحله البحرية التي تعطيه إطلالة استراتيجية على مسافة تزيد على ٤٠٠٠ كم، وتحتضن موانئ مهمة، من بينها ميناء (مومباسا) الذي توجد فيه محطة استخبارية إسرائيلية، ونتذكر هنا حادثة إلقاء القبض على زعيم الحركة الكردية في تركيا عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩م وتسليمه من هناك إلى تركيا، وتزويد الحوثيين بالسلاح القادم من خارج الإقليم من خلال مينائي (عصب ومصوع) حسبما نقلت وكالات الأنباء، ولا ريب أن سواحل القرن الأفريقي تتمتع بميزة أخرى وهي اكتنازها بثروة سمكية كبيرة جداً جذبت ولم تزل كبريات الشركات الأوربية لاستغلالها، وكان لهذه الشركات دور في تنامي ظاهرة القرصنة الحالية، ليس لأن عملها يدخل في نطاق القرصنة- الصيد دون إذن- وإنما لأنها استخدمت مسلحين محليين لحماية عمليات الصيد التي تقوم بها في سواحل الإقليم.

وتزخر أراضي الإقليم كذلك بثروات طبيعية كبيرة، يأتي النفط والغاز والذهب واليورانيوم في مقدمتها، فضلاً عن كون المنطقة خزاناً هائلاً للمياه العذبة؛ إذ من هنا تنبع أربعة أحماس مياه النيل، إضافة على أنهر إشبيلي

وجوبا والقاش وغيرها.

وتتمتع المنطقة كذلك بموقع استراتيجي متميز، من خلال احتضانها لمضيق باب المندب ومداخل خليج عدن والبحر الأحمر من الجنوب، وهي مداخل يمر منها معظم النفط الخليجي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، كما تعد بحار المنطقة وخلجانها مدخلاً للبحر المتوسط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ولسواحل أفريقيا الشرقية وجنوبي آسيا.

لكن المنطقة- وكما تمت الإشارة- واجهت ولم تزل تحديات عدة، أهمها:

- التحدي الاقتصادي

عانت دول الإقليم ولم تزل من تخلف اقتصادي تمثل بانخفاض معدلات الدخل الفردي الحقيقي التي لا تزيد على ٥٠٠ دولار سنوياً، باستثناء كينيا التي تتمتع باقتصاد نامٍ نسبياً.

وعانت من غياب أو ضعف التصنيع، وتردي التعليم الأساسي والجامعي وانتشار الأمية، وتدهور البنى التحتية، وانخفاض حجم صادراتها واقتصارها على الموارد الأولية، باستثناء كينيا أيضاً التي تصدِّر بعض السلع المصنعة إلى دول الجوار، مع اجتذابها لعدد كبير من السياح الأوروبيين والأمريكيين.

كل هذه المتغيرات الاقتصادية جعلت من دول القرن الأفريقي بلداناً معرضة للاستغلال والتبعية بسبب لجوئها المستمر إلى القروض والمساعدات الدولية.

- التحدي السياسي

ويتوزع على محورين: **أحدهما داخلي** يتمثل بمعاناة نظمها السياسية المعاصرة من جميع أزمات التنمية السياسية المتمثلة بأزمات الشرعية والاندماج والمشاركة والتغلغل والتوزيع والهوية، كما أن هذه النظم تأثرت بموضة الانتخابات التي أصبحت مشكلة بحد ذاتها، كما حصل في كينيا كانون الأول ٢٠٠٧م؛ إذ نشب الصراع الذي أخذ طابعاً مسلحاً لبعض الوقت بين الرئيس (موای كيباكي) الذي ادّعى الفوز، وبين (أودينجا) زعيم المعارضة الذي زعم أنه الفائز الحقيقي، ولم يحل الإشكال إلا بتقاسم السلطة بينهما؛ إذ أصبح (أودينجا) رئيساً للوزراء، وهو منصب استحدث خصيصاً له، وبقي (كيباكي) رئيساً للبلاد، وهذا التقاسم لم يأت طوعاً أو عن طريق التراضي وإنما جاء بعد ضغط دولي لا قِبَل لكيباكي بمقاومته، لا سيما الأمريكي منه.

أما التحدي الخارجي الذي تعاني منه دول الإقليم، فهو يتمثل- وكما أصبح معروفاً- بتدخل الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، في الحياة السياسية لهذه الدول، وعلى كافة مستويات هذه الحياة: سلطة ومعارضة وحركات تمرد، كما يُلاحَظ في حالات التدخل الأمريكي في السودان، التي أصبح لها مبعوث خاص ودائم يقوم بجولات مكوكية بين واشنطن والخرطوم، وآخرهم هو السيد (جريشن) الذي خلف المبعوث الشهير (جان دانفورث)، وهو يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، لا سيما منها ما يتعلق بدارفور، الإقليم الذي أصبحت له شهرة في العالم غطت شهرة دول عدة بحالها، مع العلم أنه إقليم وليس دولة، وكل ذلك بفعل التدخل الأوروبي- الأمريكي.

ولا يقتصر التدخل الدولي في شؤون السياسة الداخلية لدول الإقليم على الولايات المتحدة وحسب، وإنما يمتد هذا التدخل ليشمل دولاً أخرى منها دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج، بل وكندا من أقصى الشمال الأمريكي، فضلاً عن دول أخرى مثل إيران والصين والهند وإسرائيل.

- التحدي الأمني

هو التحدي الأخطر الذي تواجهه المنطقة، وتمت الإشارة إليه في ثنايا الورقة، وهو تحدٍ ناشئ عن متغيرات داخلية تتمثل بسوء إدارة النظام السياسي لدول الإقليم للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المطروحة على أرض الواقع، فضلاً عن التدخل الإقليمي والدولي، كما هو الحال في السودان والصومال، وأخيراً في شمالي اليمن (المشكلة الحوثية) التي أصبحت مشكلة إقليمية واضحة المعالم، وربما تجذب قوى دولية بعيدة لتصبح مشكلة ذات بعد دولي.

ومن جانب آخر أدى الوضع غير المنضبط في الصومال إلى تفاقم ظاهرة القرصنة البحرية في الشواطئ الصومالية التي أصبحت تهدد الملاحة الدولية، كما أنها جذبت حتى الآن ١٧ دولة للتدخل بسفنها الحربية في المنطقة، فضلاً على أن هذه الفوضى العارمة في البحر، كما في البر، أدت إلى تغذية الحركة الحوثية والمقاتلين الصوماليين بالسلاح دون عناء أو دون رقابة واضحة المعالم.

ومن جانب آخر، أدت سياسة السودان غير المتوازنة إلى جلب مزيد من القوات الأجنبية، فسوف يرابط أكثر من ٢٦ ألف جندي أجنبي في دارفور تحت علم الأمم المتحدة، كما أن سياسة أرتريا غير المنضبطة أدت إلى وجود

إسرائيلي في الجزر الأرترية، وأدى غياب الدولة إلى انفراط الرابط الأمني في الصومال مما أدى إلى ظهور عشرات الحركات المسلحة، مما استدعى تدخلاً إثيوبياً بأوامر أمريكية للسيطرة على الأوضاع، إلا أن هذا التدخل فشل هو الآخر في الحد من هذا الصراع أو تسيير الأمور لصالح الولايات المتحدة وإثيوبيا.

وعليه، فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التفاقم والتدهور في الإقليم، لا سيما في ضوء دخول لاعبين جدد إلى الإقليم، سواء من أوروبا (ألمانيا التي أصبح لها وجود عسكري بحري في قاعدة لومونيه في جيبوتي التي هي أصلاً قاعدة فرنسية- أمريكية)، أو من آسيا (إيران التي أصبح لها علاقة جيدة مع إرتريا، وتركيا التي استقبلت الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد في مستهل العام ٢٠٠٩م لفرض الحصول على الخبرات التركية في التدريب العسكري)، وهناك أيضاً اقتراب هندي- صيني، بل وياباني وكوري جنوبي واضح من دول المنطقة، هذا فضلاً عن وجود أثر لدخول تنظيمات عالمية إلى شِعاب المنطقة، لا تقتصر على تنظيمات القاعدة أو من يرتبط بها كما تعلن الولايات المتحدة دائماً، وإنما هناك حركة إرسالية تبشيرية عالمية قوية في المنطقة، مما يرشح الأجواء لمشهد سيناريو مستقبلي معتم تبدو ملامحه واضحة للعيان، وهي معالم تنذر باستمرار حالة النزاع والتوتر وعدم الاستقرار والصراع، مما ينعكس سلباً على دول المنطقة، ويمتد ليؤثر على بلدان الوطن العربي، لا سيما في الخليج والسعودية ومصر، وهو ما بدت تباشيره تلوح في الأفق، فهل يدرك المعنيون العرب هذا الأمر ويبادرون بالتحرك!

المداخلات

إدريس عبد الله

من التحديات التي تواجه منطقة القرن الأفريقي مشكلة (دارفور)، وهذا الإقليم كان سلطنة مستقلة، وآخر سلطان حكمها هو (علي دينار)، ولم تلتحق بالسودان إلا في القرن السادس عشر الميلادي، وهي تتكون من مجموعة قبائل هي الزغاوة والفور والمساليت، والزغاوة جزء من القبائل التشادية.

وبالنسبة لمشكلة هذا الإقليم وما ظهر حوله من ضجيج إعلامي كبير فهو بسبب ضعف القيادة المركزية في السلطة في السودان لعدم اهتمامها بأقاليم السودان المتنوعة؛ فالسودان بلد ضخم المساحة (مليون ميل مربع) ولا مقدرة لسلطة مركزية واحدة في السيطرة عليه، بالرغم من أن حكومة الإنقاذ التي يقودها الرئيس البشير بذلت جهداً لإنشاء نظام الولايات الذي يعطي لكل إقليم حاكما ومجلسا تشريعيا خاصا به تسهيلاً للإدارة، لكنّ هؤلاء لم يكن لهم فاعلية كبيرة في معالجة المشاكل الموجودة في داخل الإقليم نفسه من مشاكل اقتصادية، ومشاكل عدم الاندماج الوطني، ومشاكل التوزيع للثروة، لذلك كل اتفاقيات السلام من (نيفاشا) إلى (أبوجا) كانت مبنية على ثلاثة قواسم رئيسة هي: التقاسم على السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية.

وفيما يتعلق بالصومال فإن شعور (الطاهر أويس) رئيس الحزب الإسلامي الصومالي بأن المحاكم الإسلامية لم تؤدِّ الغرض الذي كان من المفترض أن تؤديه بديلا للمليشيات التي كان يرأسها (محمد صالح حسين، وعلي مهدي) وغيرهم، جعله يفكر بإنشاء حركة شباب المجاهدين التي

وجدت الدعم، وهي الآن أشرس الحركات الموجودة في الصومال.

إبراهيم حراحشة

أريد التنويه إلى أهمية اهتمام الصين بأفريقيا؛ حيث إنها سوق مهم لترويج بضاعتها ومنتجاتها، إضافة إلى توفر المعادن المهمة بشكل كبير في أفريقيا، وأيضا تقبل الشعب الأفريقي للصين قوة مهمة في أفريقيا حيث إنها غير مثقلة بإرث استعماري كأوروبا.

نظام بركات

إن الصينيين لا يحاولون تصدير ثقافتهم للخارج؛ فهم بطبعهم محليون، وهذا عامل إضافي يريح الأفارقة، لذلك ترى أن الأفارقة مرتاحون للصينيين أكثر من الأوروبيين، لأنهم يشعرون أن أهداف الصين هي أهداف اقتصادية بحتة، بينما أهداف أوروبا ليست اقتصادية فحسب، بل جزء منها اقتصادي، والباقي ثقافي واستعماري.

والنقطة الأخرى أريد أن أنوه إلى دور الاستعمار الإيجابي في توحيد القبائل وجمعها في دولة واحدة، أي إن الاستعمار كان له بعض الفضل على الدول الأفريقية في توحيدها وتغييرها من دول تسيطر عليها المليشيات والقبائل إلى دول مؤسسات.

وفيما يتعلق بوجود السلاح في أيدي الحوثيين أريد أن ألفت النظر إلى أنه ليس استثناءً، بل سببه أن القاعدة في اليمن، حيث ينتشر السلاح بكثرة في أيدي القبائل، وكل قبيلة هناك تسيطر على منطقة.

صبري سميرة

أريد أن أوضح أن دورإسرائيل ليس ثقافياً في أفريقيا، لكننا لا نعرف

مدى وحجم التدخل والمصالح الإسرائيلية في أفريقيا.

ومن ثم أتساءل عن دور العرب في أفريقيا، حيث إنه لا يظهر لهم دور يذكر، بالرغم من إمكانية لعب هذا الدور.

عبد السلام بغدادي

رداً على أن الاستعمار وحّد ولم يُجَزِّئ أقول: إن شعب الصومال هو شعب مسلم موحد لا توجد به أقليات دينية ولا قومية ولا ثقافية ولا حتى مذهبية، لكن المشكلة في الصومال هي في القبلية التي أذكاها الرئيس السابق (محمد زياد بري) الذي مارس سياسة (فرّق تسد) حتى يبقى في السلطة.

أما بالنسبة للسودان فهو موحد ومتكون بحدوده الحالية من أيام (محمد علي باشا) باستثناء إقليم دارفور الذي انضم للسودان في عهد السلطان (علي دينار) أي في القرن السادس عشر بفعل سياسة القوة على أمل أن يكون مستقلا بإدارته ويتمتع بنظام العمدة والمشيخة، لكن ذلك لم يحدث لاحقاً، إذن فالاستعمار بوجهة نظري فرَّق ولم يوحِّد.

وبالنسبة لما قيل حول الصين وتصدير ثقافتها، فالصين الآن بدأت تهتم بفتح مكاتب ثقافية داخل الصين وفي الدول الأفريقية لتعليم اللغة والثقافة والعادات والتقاليد الصينية، لأن الصين تدرك أن التكنولوجيا والاقتصاد يجعل الأمور ناقصة في أهدافها.

أما فيما يتعلق بموضوع تمويل الجاليات الأفريقية داخل الجزيرة العربية فهو موضوع حساس يجب الانتباه له؛ لأن الأمريكان يركزون على موضوع الجمعيات الخيرية التي يعتبرونها مصدرا لدعم "الإرهاب"، فيجب الحذر وإلا انقطع العمل الخيري وحتى الزكاة.

وبخصوص ما ذُكر بأن هناك تضخيما في الحديث عن طبيعة الدور الإسرائيلي في إفريقيا فأنا أتفق مع ذلك، إلا أنني أرى أننا يجب أن نكون في الوسط، حيث لا نهوِّل ولا نهوِّن، بل نأخذ الأمور كما هي، وباعتقادي أن النشاط الإسرائيلي قوي ولكنه ليس أقوى من نشاط بعض الدول الأخرى في القارة مثل الصين وأمريكيا واليابان والهند وإيران، وهناك نشاط عربي لا بأس به أيضاً مثل السعودية التي تنبهت مؤخراً لعدد من القضايا المهمة، وعلى رأسها أزمة الحوثيين.

المحور الثاني

النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي*

يتعين عند وضع مقاربة حقيقية لمجريات التحرك السياسي للنظام العربي في منطقة القرن الأفريقي من حيث وجوده أو دوره الذي يتأرجح بين الحضور الناقص أو الغياب التام فمن الضروري الأخذ في الاعتبار النسق العام للسياسة العربية تجاه القرن الأفريقي، الذي لا ينسجم مع السياق التاريخي لحقبة مرحلة الاستعمار الأجنبي ومواجهته والخلاص منه في عقدي الخمسينيات والستينيات اللذين شهدا مرحلة التحرر العربي، كما أنه لا ينسجم من منظومة القيم السياسية التحررية والوحدوية التي كانت العنوان الأبرز في ذلك الوقت، وبما أن لكل مرحلة من المراحل قيمها وأدواتها ورجالها الذين يعبرون عنها ويحرصون على غرس القيم السياسية والاجتماعية والثقافية التي ينادون بها ليقينهم أنها تصنع نهضة الأمة وتجعلها قادرة على مواجهة تحديات العصر، وغني عن القول أن بعض هذه القيم تولد وتنمو وتعيش مرحلة من العمر تطول أو تقصر ثم تنتهي وتحل مكانها قيم أخرى تتفاعل مع تحديات المرحلة الجديدة صعوداً أو هبوطاً.

إن السياسة العربية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي انطلقت من رؤية استراتيجية مهمة تكاد تكون معدومة في وقتنا الحالي لجهة إدراكها المباشر بأهمية منطقة القرن الأفريقي الجيوستراتيجي كساحة خلفية

* **أ. إدريس عبد الله/** مدير مؤسسة أسمرا للدراسات والأبحاث العلمية- أرتريا

للجنوب العربي، والمدخل الحتمي للامتداد العربي في شرق أفريقيا ووسطها بكافة أوجهه، وكذلك لكونها ركناً أساسياً لتحكمها بأهم الموارد العربية بإطلالتها المميزة على المحيط الهندي والبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب كممر مائي لحركة الملاحة التجارية، وفي مقدمتها النفط، مما أكسب القرن الأفريقي أهمية خاصة تتجاوز في أبعادها ما هو إقليمي إلى الدولي.

لذلك فإن المنطلق المنطقي والواقعي يفرض على النظام السياسي العربي الحرص على الاتصال السياسي بمنطقة القرن الأفريقي المرتبطة أصلاً بعوامل القرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والثقافي والتاريخي، وهي عوامل ومقوِّمات أساسية تمكِّن النظام السياسي العربي من البناء عليها، والعمل على تطويرها بما يخدم الصداقة بين شعوب القرن الأفريقي والأمة العربية تحقيقاً للمنفعة المتبادلة دون أن تغفل عن الاهتمام الدولي وبخاصة الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي، والسوفييتي سابقاً، بمنطقة القرن الأفريقي، الذي تحركه عوامل الهيمنة وبسط النفوذ والاستفادة من الموقع الجغرافي وخيرات بلدانها وثرواتها، ولذلك شهدت هذه المنطقة صراعات تاريخية بين المسيحية والإسلام تمثلت في حروب طويلة وشرسة للسيطرة على المنطقة، وكانت أيضا نقطة جذب مهمة في مرحلة الحرب الباردة حيث اشتد فيها الصراع بين القوتين العظميين الاتحاد السوفييتي وأمريكا، فضلاً على أنها عامل مؤثر في الصراع العربي- الإسرائيلي منذ إنشاء دولة إسرائيل.

لذلك هناك عدة عوامل تشكل منطلقات مهمة للسياسة العربية صوب منطقة القرن الأفريقي؛ إذ تُعدّ من أبرز المحركات الفاعلة للنظام العربي في التوجه الإيجابي الذي يتمثل في الرغبة نحو التفاعل الحيّ القائم على التخطيط

الاستراتيجي والمعتمد على الرؤية المستقبلية المتكاملة، ومن أهم هذه العوامل:

- توظيف الموقع الجغرافي والجذور الاجتماعية والدينية والثقافية

ينبغي أن يحتل موقع القرن الأفريقي قمة الصدارة في رؤية النظام العربي لحاضره ومستقبله ولذلك ينبغي توظيفه سليماً لما أوجده من روابط دينية واجتماعية وثقافية شكلت الامتداد الطبيعي للأمة العربية، وتجدر الإشارة للدور المحوري للعرب في تاريخ شرق أفريقيا عند هجرتهم بسبب اضطراب الحال والخلافات التي نشأت بين الأمويين ثم العباسيين وخصومهم ومنافسيهم، فإن كثير من العرب المسلمين هاجروا بأنفسهم وأفكارهم السياسية المناهضة لنظم الحكم القائمة آنذاك (مثل الأباضية والزيدية وغيرها)، بل شملت الهجرة الأمويين بعد سقوط حكمهم في دمشق ١٣٢هـ/ ٧٥٠م، وكذلك العباسيين بعد سقوط دولتهم على يد المغول سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، وهذا لا يعني بالضرورة أن هؤلاء العرب المهاجرين لم يأتوا لأغراض التجارة أو الترحال بين الشواطئ العربية وشرق أفريقيا، بل أقاموا بها، وبنوا المدن العربية الإسلامية على الساحل الشرقي لأفريقيا بدءاً من أرتريا وإثيوبيا (الحبشة) والصومال، منتشرين على امتداد الساحل حتى وصلوا إلى موزمبيق حيث مدينة سافالا*، بل توغل العرب في العمق نحو قلب أفريقيا من أوغندا ورواندا وبورندي مروراً بتنجانيفيا (تنزانيا حالياً)

* مدينة أنشأها التجار العرب لتسهيل عملية نقل الذهب والحديد من مناجم (زمبابوي) إلى العالم العربي والإسلامي، انظر، مايكفيدي: أطلس التاريخ الأفريقي ص ٩٢-٩٧.

حتى زامبيا وزيمبابوي*، ويذكر بأن العرب أول من جذب انتباه العالم إلى تنزانيا، وأول من ترك تأثيراً قوياً على تاريخها، وأول من فتح طريقاً يصل بين ساحل المحيط الهندي الغربي وبحيرة (تنجانيفيا)، وأختم هذه الحقبة بما أشار إليه وذكره المؤرخون أمثال (أفديسون) عن تكاثر العرب على الساحل فيذكر أن سلطانهم امتد "في القرن العاشر من القرن الأفريقي قبالة جنوب الجزيرة العربية حتى سفالا".

وأما في الحقبة الحديثة من التاريخ العربي المعاصر تجاه منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا فجاء مبنياً على الحضور العربي الإسلامي الناصع الذي أسهم في تشكيل الوعي المعرفي والحضاري لشعوب المنطقة، مما شكل الأرضية المناسبة للنظام السياسي العربي نحو المنطقة وتأكيد وجوده بها انطلاقا من أهمية أفريقيا بالنسبة للعرب جميعاً؛ إذ إن ٧٢٪ من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الأفريقية، وأكثر من نصف سكان أفريقيا هم من المسلمين الذين تأثروا بالثقافة العربية، وبالتالي عمل النظام السياسي العربي على إعادة الوصل بين الشمال العربي- الأفريقي ومنطقة القرن الأفريقي ومناطق شرق القارة السمراء وجنوبها، وكان لمصر الدور البارز في ذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وفتحت مصر أبوابها لاستقبال حركات التحرر الأفريقية من كل أنحاء القارة وشجعتهم على فتح مكاتب سياسية في مصر، ومن القاهرة خرجت "إذاعة صوت أفريقيا" عام ١٩٥٤م، حيث كانت تذيع برامجها بكافة اللغات واللهجات الأفريقية، وشهدت القاهرة

* شعراوي: الجاليات العربية في أفريقيا، ص ٧٣٤

أيضا تأسيس جبهة التحرير الأرتيرية في ٧ تموز/ يوليو ١٩٦٠م، ثم توالى الاهتمام العربي بها، خاصة من جانب العراق وسوريا والسعودية والكويت، وبقية الدول العربية في مرحلة لاحقة، تعزيزاً للدور العربي في منطقة القرن الأفريقي، خاصة بعد استقلال الصومال عن المملكة المتحدة وإيطاليا في ١ تموز/ يوليو١٩٦٠م، ثم تبعها استقلال جيبوتي في ٢٧ كانون الثاني/ يونيو ١٩٧٧م، ليصب استقلالها في صالح النظام السياسي العربي في شرق أفريقيا نظراً للتلاصق الجغرافي مع الوطن العربي وأمنه القومي المرتبط بأمن البحر الأحمر وأعالي النيل.

وبعد هذا الاستعراض لومضات من الحقب القديمة والحديثة للعرب المسلمين تجاه شرق أفريقيا خاصة وأفريقيا عامة، وما شكله هذا الوجود في تقسيمات الزمن التي تحمل في طياتها الماضي العريق بعظمته وكأنه يثقل حاضر النظام السياسي العربي المتواضع فإما أن يلغيه أو يزيده تواضعا، وأما المستقبل فمفتوح على احتمالات يصعب التكهن بها.

- توظيف الإرث السياسي للنظام العربي في القرن الأفريقي

إن مشكلة العرب أنهم يبدأون الأمور ولا يكملونها، ويتراخون في اللحظات الأخيرة لحظات الحصاد؛ فالدعم العربي كان أساسياً للثورة الأرترية طوال المسيرة التحررية لمدة ٣٠ سنة، لكن العرب وقت الحصاد والتحرير تخلوا بشكل غريب عن دعم أرتريا.

أما الآن وفي ظل تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة وذلك في إطار أهميتها

جغرافياً واستراتيجياً باعتبارها منطقة ربط للتجارة الدولية، وباعتبارها تشرف على مناطق إنتاج ونقل الضغط، ولأسباب أخرى ثقافية وسياسية وأمنية يصبح من المهم جداً أن تعمل المنظومة العربية على تقوية ذاتها، وترتيب أولوياتها وتحديث آلياتها لمواجهة التحديات الكبيرة التي تحدق بها والأخطار التي تتربص بالنظام السياسي العربي من كل الاتجاهات.

ومثال ذلك الصومال الذي أصبح دولة ضعيفة هشة ومفككة، ليس بمقدور حكومته وحدها انتشاله من أزمته التي استمرت ١٩عاماً بفعل عوامل داخلية تتجسد في عدم قدرة الأطراف الصومالية المكونة من زعماء المليشيات المسلحة وزعماء القبائل في إطفاء نار الفتنة التي اجتاحت الصومال من شماله إلى جنوبه ومن غربه إلى شرقه، ليتحول الصومال بكامله إلى دولة منكوبة دون مؤسسات دستورية تعصف بها نزعات الانفصال من الشمال الذي أعلن استقلاله بما يعرف بجمهورية (أرض الصومال) التي لم تحصل على الاعتراف من الأمم المتحدة، ولا من أي دولة في العالم حتى الآن، فضلاً على مشاكل اللجوء والنزوح والفقر والمجاعة التي يكابدها أكثر من ٥ ملايين صومالي من أصل ٢٠ مليون نسمة تهددهم المجاعة في منطقة القرن الأفريقي.

ومن المحاولات العربية- على المستوى غير الرسمي- التي هدفت إلى تقديم حلول أو معالجات للوضع القائم في الصومال، أنني كنت وسيطاً مع عدد من العلماء المسلمين بين (الشيخ شريف) و (طاهر أويس)، وطرحنا مبادرة للحل، وكانت الاستجابة عند الشيخ (طاهر أويس) أكثر منها عند (الشيخ شريف) الذي يظن أنه بعد استلامه السلطة ووعود أمريكا بدعمه، وحضور السفير الأمريكي في أديس بابا حفل تنصيبه، إضافة إلى مصافحة

كلينتون له في نيروبي، ظن أن هذه الأمور ستعطيه زخماً، ولذا فإنني أظن أن الموضوع أكبر مما نتصور، والمطلوب من العرب لمواجهة المشكلة الصومالية أن تفرغ جامعة الدول العربية نفسها للصومال، ولو لمرة واحدة، وتخيلوا أنه لم يكن في أي اجتماع من القمم أن كان الملف الصومالي من المواضيع الأولى على قائمة اجتماعات الجامعة العربية، وهنا أتحدث كمشارك وليس ككاتب؛ فبمجرد أن يفتح أي ملف عربي في العراق مثلا أو أي مكان عربي آخر، يتراجع الملف الصومالي إلى الخلف ويكاد ينسى.

وعلى ذكر التغلغل الأجنبي في الصومال هناك وثيقة موقعة بين رئيس جمهورية (أرض الصومال) السابق (إبراهيم عقال) وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (إسحاق رابين)، يقول فيها عقال لرابين: إننا سئمنا من العرب وليست لنا منفعة معهم، وعلاقتنا مع إسرائيل أفضل لنا، ويهمنا إقامة دولة شمال الصومال تتمتع بعلاقة جيدة معكم ومع أمريكا!

أما أرتريا فهي مثال آخر؛ حيث احتفظ العرب معها بعلاقات جيدة منذ إعلان الثورة الأرترية، وتقديم الدعم والتأييد لها طوال ٣٠ عاماً، إلى أن تمكن الشعب الأرتري من إقامة دولته المستقلة في ١٩٩٣م.

إلا أن الغرب وأمريكيا وإسرائيل أدركوا أن الثورة الأرترية هي ثورة مقاومة شرسة؛ لأنها قاومت الإمبراطور (زيناوي) في فترة مبكرة، ومن ثم جاملوا حكم (مانغستو) في إثيوبيا.

ولم يخضع الأرتريون لضغوط الحلول التي كانت مطروحة ومن ضمنها حلول طرحت في إحدى اللقاءات الشهيرة في الجزائر، على أساس أن يكون هناك نوع من الكونفدرالية بين أرتريا وأثيوبيا، ورفضوا الأمر آنذاك، وبعدما

حصل هذا التطور من دعم عربي وتحرير لأرتريا، كانت هناك عدة أطراف على الساحة الأرترية وهي جبهة التحرير الأرترية المعروفة بتوجهها العربي والإسلامي، والجبهة الشعبية التي نشأت على خلفية الفكر الاشتراكي في لحظة الثمانينيات، وعندما كان الأرتريون على مشارف التحرير حصل تطور دراماتيكي في الساحة الأرترية لم ينتبه له العرب، أو تعمّدوا أن لا يعطوه الاهتمام الذي يستحقه، وهو زيارات (كارتر) المكوكية للمنطقة والتقاؤه بقيادات جبهة التحرير الأرترية، وأنا كنت موجوداً في الخرطوم في ذلك الوقت، وفي الفندق نفسه الذي التقى فيه (كارتر) بقيادات جبهة التحرير الأرترية ومن أبرزهم (عبد الله إدريس وعبد القادر الجيلاني وأحمد ناصر وغيرهم)، حيث استفسر (كارتر) عن رؤية جبهة التحرير لدولة أرتريا المستقلة فيما إذا تم التحرير والاستقلال، وأجابه قادة الجبهة وبينوا له أن أرتريا هي جزء من المحيط العربي والأمة الإسلامية وثقافتها هي الثقافة العربية الإسلامية، واستفسر منهم أيضاً عن رؤيتهم للعلاقة مع أمريكا وإسرائيل، فأجابوه بقطع العلاقة مع إسرائيل، ولكننا نتعامل مع أمريكا، وهنا كان عنوان التحرك الأمريكي سنة ١٩٨٥م، ثم تلا ذلك زيارة أخيرة لكارتر سنة ١٩٨٧م وقال فيها: أنصحكم بالاتصال والتنسيق مع (الملا زيناوي) مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير التجرييت، ومع الجبهة الشعبية لتحرير أرتريا، وأن يكون بينكم جميعا حوار، فردوا عليه: "لا مانع للحوار بيننا وبين الجبهة الشعبية لتحرير أرتريا، لأنهم فصيل أرتري بصرف النظر سواء اتفقنا معهم أو اختلفنا، وهذا أمر ممكن ونحن مستعدون للحوار معهم دون شروط، أما بالنسبة لزيناوي فهو ضيف عندنا"، علما أن قوات

(زيناوي) كانت تتدرب في المواقع التي كانت تسيطر عليها جبهة التحرير الأرترية، أي قبل إقامة الحلف بين (زيناوي وأفورقي)، وكان (زيناوي) تحت تربية جبهة التحرير الأرترية من الناحية العسكرية اللوجستية، لكن هذا التحول حدث فور معرفة (كارتر) بأن قناعات جبهة التحرير هي قناعات راسخة، فانحرف (كارتر) بمبادرته إلى (زيناوي وأفورقي) وترك جبهة التحرير جانباً، وعُقِد حلف بين الجبهة الشعبية لتحرير التجرييت والجبهة الشعبية لتحرير أرتريا، وكانت مهمة هذا الحلف بداية هو إخراج جبهة التحرير الأرترية من المعادلة الثنائية في الساحة، لذلك حدثت حملة مكثفة من قوات الجبهة الشعبية لتحرير التجرييت وقوات الجبهة الشعبية لتحرير أرتريا بتنسيق وحلف مشترك لضرب جيش جبهة التحرير من الساحل الأرتري حتى الساحل السوداني، وكان هناك دعم مكثف لوجستي أمريكي بشكل رهيب، وهنا تحركت وفود من الجبهة باتجاه العراق وسوريا، لتوضيح صورة التحول الكبير الذي يحصل، مع ذكر حاجة جبهة التحرير للدعم، لكن العرب لم يقدموا أي قطعة سلاح أو أي تمويل لجبهة التحرير، وهنا لجأت جبهة التحرير إلى الحدود السودانية واكتفى السودانيون باحتضانهم، بل على العكس عملت الحكومة السودانية على جمع كافة قطع السلاح من جيش جبهة التحرير، وفُرِّغت الساحة من العنصر العربي، وأصبحت المعادلة مهيأة لتصفية (مانغستو) الذي يحمل الفكر الاشتراكي المخالف للسياسة الأمريكية واستبدل به نظام موال للأمريكيين، وعُقد مؤتمر في لندن قبل التحرير عقده مساعد وزير الخارجية الأمريكية (وليام كوهين) سنة ١٩٨٩م، وقال فيه لأفورقي وزيناوي: "أنتم زعماء أفريقيا الجدد"، وتم إجلاء مانغستو بطريقة

مهذبة، مما شكّل ملامح القرن الأفريقي الجديد، كل هذا حدث وسط صمت عربي غريب.

وأمام كل ما سبق وبعده، وبدلاً من أن تهتم الدولة الوليدة بقضايا إعادة البناء والتعمير وتأهيل المجتمع، والانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة التي تحتاج إلى عملية بناء وتأسيس في كافة المجالات، بدلا من ذلك دخل النظام الأرتري بقيادة (أفورقي) في مشاكل ونزاعات وحروب مع كافة دول الجوار، ابتداءً من السودان حينما استضاف المعارضة السودانية عام ١٩٩٤م، ودخل في نزاع مع اليمن باحتلاله لجزر حنيش عام ١٩٩٥م، ودخل في حرب مدمرة مع إثيوبيا في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠م.

ولم يكتف النظام الأرتري بهذا القدر من المشاكل، حتى قام مرة أخرى بافتعال نزاع حدودي مع جيبوتي عام ٢٠٠٨م، ومن قبل تدخله الواضح في الملف الصومالي باحتضانه للمعارضة الصومالية ممثلة بحركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي بقيادة (الشيخ أويس) ضد حكومة (الشيخ شريف شيخ أحمد).

وما يشد الانتباه ويسترعيه أن أرتريا دولة صغيرة المساحة، حديثة الاستقلال، قليلة السكان وضعيفة الاقتصاد قياساً بدول المنطقة، تحولت إلى دولة منسلخة عن انتمائها العربي ومناهضة للدول العربية بعد استقلالها في ظل نظام (أفورقي)، وصانعة لكل ملفات الصراعات في المنطقة، وفي فترات زمنية متقاربة بالرغم من الواقع المعقد الذي تعيشه! في الوقت الذي نجد أنها محاطة بنظم سياسية عربية لها وزنها وثقلها السياسي والاقتصادي والتاريخي والثقافي مثل السعودية ومصر والسودان واليمن وبقية الدول العربية، وجميعها

لا تحرك ساكناً أمام تدخلات النظام الأرتري في ملفات مهمة تمس الشأن العربي في كافة مجالاته الحيوية وفي مقدمتها الأمن القومي العربي سواء في البحر الأحمر أو منابع النيل.

أليس من الغريب حقاً أن لا يدرك النظام السياسي العربي في منطقة القرن الأفريقي بل من محيطه إلى خليجه بأن تطور العلاقات الأمريكية والإسرائيلية خصوصاً بالنظام الأرتري ستكون كمخلب القط الذي يقض مضاجعهم ويستهدف أمنهم ومصالحهم في منطقة القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر؟!

أليس غريباً أيضاً أن يشاهد النظام السياسي العربي الاهتمام الكبير الذي تعطيه إسرائيل لعلاقاتها مع إثيوبيا وأرتريا بالرغم من الحرب التي دارت بينهما عام ١٩٩٨م وأحدثت نوعا من الارتباك للسياسة الإسرائيلية في المنطقة، إلا أنها ما زالت حريصة على استمراريتها وتطويرها، بل استفادت منها بالنفاذ إلى ما يسمى بجمهورية (أرض الصومال) بكل الوسائل والطرق بحثاً منها على موطئ قدم جديد على البحر الأحمر عبر مينائي (زيلع وبربرة) في إقليم (أرض الصومال) تماشياً مع رؤيتها الاستراتيجية لفك عزلتها واختراق الطوق العربي المضروب من حولها؟!

وأهم الخطوات التي اتبعتها إسرائيل لتحقيق هذه الرؤية:

١. اختراق الوطن العربي من خلال السيطرة على البحر الأحمر والتحكم في منابع النيل.
٢. الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء في أفريقيا.
٣. بناء حزام أمني عن طريق محاصرة العرب بدول أفريقية معادية، كما

هو حاصل الآن بالنسبة لأرتريا.

٤. مواجهة النفوذ العربي في أفريقيا من خلال تعاون إسرائيلي- أفريقي بالقروض والاستثمارات والتجارة والتسليح العسكري.

٥. إعاقة كافة المشاريع العربية القومية السياسية والثقافية والتجارية.

وتقوم إسرائيل بكل هذه الخطوات تجاه القرن الأفريقي، بينما العرب غارقون في سؤال أنفسهم: متى تعود فلسطين، ومتى يعود العراق للحضن العربي، ومتى تنفرج الأزمة الصومالية، وهل وحدة السودان في خطر، وكثير من الأسئلة، ويا ليتهم حققوا تقدماً واحداً في كل هذه الأسئلة التي تشغل بال الأمة وتهدد كيانها.

إن الحضور الإسرائيلي في أرتريا وإثيوبيا هو الأكبر، وهو حضور تاريخي منذ أيام الاستعمار، حيث هناك عدة قواعد إحداها للإسرائيليين، والآن تتنافس إسرائيل وإيران في كيان العرب، ولإيران مواقع في داخل أرتريا في عدة أماكن، والغريب في الأمر أن هذا الكلام قد أشار إليه رجل أعمال إسرائيلي في مقابلة مع صحيفة صنداي تايمز في محاولة منه لابتزاز إسرائيل في الاتجاه نحو إيران.

هناك إحصاءات ومعلومات مؤكدة تتحدث أن إسرائيل تقدم سنويا ٧٥ منحة لإخواننا الطلبة المسيحيين في أرتريا كي يدرسوا في الجامعات الإسرائيلية، إضافة إلى أن إسرائيل تملك عدداً من الخبراء في بعض مناطق الزراعة في أرتريا وهي من أكبر مناطق الإنتاج وهي تحت السيطرة الإسرائيلية، وتخيلوا أن الشعب الأرتري جائع والإنتاج الذي داخل دولته من

بصل وغيره يغلف ويبعث لإسرائيل، ويعاد إنتاجه ويصدر للعالم، إذن هناك تحد واضح، وهو تدخل أمريكا وإسرائيل بشكل محدد، والصين أيضاً التي تقوم ببناء السدود في بحيرات النيل.

وأمام كل هذه التحديات أصبح من الضروري أن ترتقي النظم السياسية العربية بمستوى أدائها السياسي حتى تكون قادرة على مواجهة الأزمات التي تعج بها منطقة القرن الأفريقي، حيث تتوافر لديهم كافة المقومات التي تؤهلهم في تغيير الواقع الضعيف والهش الذي يعاني منه النظام السياسي العربي نتيجة لتراخيه غير المبرَّر تجاه أهم منطقة، وقد تكون الوسائل المراد اتباعها متعددة للخروج من الوضع الراهن، وبهذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى ما أراه مناسباً في النقاط الآتية:

١- من الضروري أن يحتفظ العرب بعلاقاتهم الجيدة مع الشعب الأرتري، ويعملوا على إحيائها من خلال التبادل التجاري والثقافي حتى لا يتركوا المجال مفتوحاً لإسرائيل التي تقدم حالياً الدعم لنظام (أفورقي) في المجالات العسكرية والتجارية والزراعية والثقافية بتقديم ٧٥ منحة سنوية للطلبة الأرتريين للدراسة في الجامعات الإسرائيلية، فضلاً على الإغراءات المالية المقدمة للنظام الأرتري من خلال بناء "الفلل" وشرائها للمسؤولين الأرتريين داخل العاصمة الأرترية مقابل حصول إسرائيل على قواعد استخباراتية في الجزر الأرترية، وتحديداً (دهلك وفاطمة)، وبالرغم من هذا الدعم الإسرائيلي فإن الوجود العربي عبر ما أشرنا إليه كفيل بتسريع عودة أرتريا إلى حضنها العربي إذا أحسن العرب توظيف ما يتمتعون به من صلات القرب الجغرافي والتاريخي والثقافي

والاجتماعي والديني بالشعب الأرتري عبر العصور الممتدة والذي يشكل رصيداً مهماً للعرب.

٢- يستطيع المتابع والمراقب لشؤون القرن الأفريقي أن يتفهم الأسباب التي تمنع الدول العربية من الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة، إلا أنه لا يوجد أي مبرر بمقاطعة كل الدول العربية لهذا الإقليم وقطع كل الصلات معه، خاصة في المجال التجاري والثقافي، لذا فمن المهم أن يكون للعرب وجود، حتى لا ينسلخ هذا الإقليم عن الصومال الأم وعن العرب إلى الأبد.

٣- أصبح من الواجب أن تهتم الدول العربية في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة بتاريخ السودان الذي يمر بمنعطفات حادة جراء محاولات القوى الدولية- وعلى رأسها أمريكا وإسرائيل- تشجيع أزمة دارفور ودعمها الصريح للدعوات الانفصالية لجنوب السودان، الأمر الذي ستكون له تداعياته السيئة على وحدة السودان وأمنه واستقراره في المستقبل، وكذلك على منابع النيل شريان الحياة للسودان ومصر.

٤- بمقدور العرب حل الأزمة الصومالية التي طال أمدها؛ فمن غير المقبول أن يُترَك الصومال لتجاذبات القوى الإقليمية، مثل إثيوبيا وأرتريا اللتين تنفذان الأجندة الأمريكية والإسرائيلية على أرض الصومال لغايات إضعافه وتفكيكه وإخراجه من المنظومة العربية نهائياً.

٥- للعرب لهم أرضية تاريخية كبيرة، وهذا يساعدهم على التحرك وإنجاز مهام كبيرة في مدة زمنية قصيرة، إضافةً إلى تأمين منح دراسية لطلبة القرن الإفريقي، والتفرغ ولو لمرة واحدة للسودان والصومال.

نعم، بالرغم من ذلك يستطيع العرب أن يُحدِثوا التحول لصالحهم إذا تحركوا لمدة ستة أشهر فقط، وأنا أقول هذا الكلام وأنا متأكد منه لأنه يوجد في أرتريا قوى حية معروفة لدى العالم العربي وخاصة قادة جبهة التحرير الأرترية، الذين كان لهم علاقات واسعة مع النظم العربية كلها، إضافة إلى وجود قوى حية أخرى داخل أرتريا والصومال، مثل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وهي فاعلة وقوية، وما سمي بالتحالف الديمقراطي الأرتري الذي ترأسه قيادة جبهة التحرير، وهو تحالف من قوى المعارضة الأرترية يتكون من ١٣ فصيلا، وتكّون بعد استلام أفورقي، وكان هذا التحالف مدعوماً من محور صنعاء، ولكن بشكل لا يؤهله إلى إحداث تحوُّل.

أريد أن أحصر الموضوع في أن العرب لهم فرصة كبيرة لإحداث تغيير في القرن الأفريقي؛ لأنهم يملكون أرضية ومرحب بهم، وبإمكانهم الدخول للقرن الإفريقي عبر عديد من الطرق أهمها: التجارة والتبادل الثقافي والمنح الدراسية.

وأخيراً يجب إرسال رسائل للعرب بأن استقرارهم مرهون باستقرار المنطقة الخلفية لهم.

المداخـلات

جـواد الحمـد

شكراً على هذه المعلومات الحساسة والمثيرة للاهتمام والانتباه، يبدو لي من خلال السياق الذي بدأنا به في الحلقة التركيز الواضح على التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا من السودان إلى أرتريا والصومال وجيبوتي وكينيا وغيرها، والحديث بكثافة عن الصومال من خلال ما طرحه الدكتور أحمد الأصبحي الذي اعتبر أن المدخل الأهم في حل المشكلة في القرن الأفريقي هو حل المشكلة الصومالية، وانفصالها عن الصومال ككل ومحاولة التحاقها بسياسة إسرائيلية في المنطقة، ثم التركيز المكثف على أرتريا ودورها مع إثيوبيا في موضوع النفوذ الإسرائيلي من جهة، ثم الانتقال إلى موضوع الحوثيين ودور إيران في دعم الحوثيين، وما يقال عن تهريب أسلحة إيرانية من أرتريا إلى الحوثيين مباشرة، وما أشير له من تنافس إيراني إسرائيلي في أرتريا؛ حيث تحاول أرتريا أن تبتز كلا منهما في فتح نفوذها على الآخر، وبالرغم من انتماء (أفورقي) إلى فكر الإرشاد الشيوعي في الأصل لكن ثبت بعد تحرير أرتريا أنه لا يتمتع بهذه الصفة، وعلى العكس من ذلك كان يسعى لتحرير مصالحه وتثبيت حكمه بأي شكل كان، بفكر رأسمالي أو ليبرالي أو بلا فكر على حد سواء.

لاحظنا أنّ الأوراق الثلاث لم تتناول الدور العربي باهتمام كبير، بل على العكس وجهت انتقادات شديدة لهذا الدور فردياً أو جماعياً، وطالبت هذه الأوراق- كما لاحظت- بأن يعاد النظر بجدية في الدور العربي وكيف

يمكن تفعيله من أجل تحقيق الاستقرار والأمان في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، ومن أجل الحد من النفوذ الأجنبي والنفوذ الإسرائيلي والنفوذ الإيراني في حال تفاقمه؛ لأن إيران في النهاية تحاول أن تلعب لعبة إقليمية خطيرة جداً، حيث تشكل نفوذاً لها لتدخل الوطن العربي، ناهيك عن قلب الوطن العربي في العراق حالياً، ويبدو أن الأطماع الإيرانية حقيقية في الوطن العربي، وبدأت اليوم تتحول إلى واقع عملي مشهود، وليس ذلك مجرد استنتاجات أو تحليلات عابرة كما كان يفعل البعض، ويبرز للدفاع عن الدور الإيراني الجديد الذي لا يساوي دولة إسرائيل، لكنه يشكل خطرا من زاوية كما تشكل دولة إسرائيل خطراً من زاوية أخرى أيضاً، العدو الإسرائيلي عدو جذري ليس هناك أي مجال للتفاهم معه، فيما الخطر الإيراني خطر قابل للاحتواء وقابل للتحجيم وقابل للتفاهم في النهاية في حال كان هناك رؤية ودولة، لكن الإشكالية الكبرى في كل ذلك أن الرؤية العربية والإستراتيجية العربية والدور العربي والتوجهات العربية الحقيقية تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا فيها إشكالية في المدركات وفي الوجود وفي الجدية وفي واقع الإمكانات المالية والعسكرية والسياسية أيضاً، مع الأسف قد ينشأ فراغ عربي في المنطقة يسمح للآخرين التمتع بملئه.

وفي موضوع القراصنة الذي ذكره الدكتور عبد السلام بغدادي أنا كنت ممن ذكروا مبكراً أنه من المستحيل أنّ القراصنة يهددون كل هذه الدول في العالم، وهذا كلام غير مقنع وغير منطقي وغير منهجي، ولا يقبله عقل، مع أنني ناقشت بعض الخبراء العسكريين العرب المتقاعدين الذين أصروا أن هذه عصابات دولية منظمة يمكن أن تهدد أمن الدول، فقلت لو هددت أمن دولة

مثل الهند، والنرويج، واليونان، واليمن، والسعودية مثلاً، كيف يمكن لها أن تهدد الأمن الأمريكي والقواعد الأمريكية والبريطانية التي تعد من أهم القواعد التي تجاور القرن الأفريقي؟ كيف يكون ذلك وهي تملك طائرات وقوارب وصواريخ وأسلحة ليزر ولا تقوم بضرب هذه القوارب؟ أي إنه يمكن إحباط أي عملية في البحر مسبقاً، بإغراق السفن وإغراق القراصنة معها، وهذه أداة جديدة في المنطقة العربية، ومع ذلك ساهمت بعض الدول العربية في مثل هذا الاستخفاف في العقل العربي في موضوع القرصنة أيضاً.

سننتقل إلى مناقشة الأستاذ إدريس في بعض التفاصيل الموضوعية، ثم لا بأس في ظل المناقشة نفسها أن نستخرج بعض التوصيات التي تحتوي على النتائج الأساسية العامة من محور اليوم، ما هو مستقبل القرن الأفريقي وما هو مستقبل الدور العربي وما هو المطلوب عربياً على أرض الواقع.

نظـام بركـات

أنا من الذين تابعوا قضية الثورة الأرترية في السعودية، وكان لي زملاء كثيرون من أرتريا يعيشون في السعودية ولهم دور في دعم جبهة التحرير بالذات، ولكن التحول الدراماتيكي الذي حصل هو كيف سقطت هذه الجبهة في لحظة واحدة، وقادت الجبهة الشعبية!

لم أستطع تفسير ذلك، خاصة في ظل ما كنا نسمعه وما كانوا يقولونه عن وجود سيطرة وتأييد شعبي وتعاطف من الجميع مع جبهة التحرير، ولكن في لحظة الاستقلال عندما جاء دور الحصاد نكتشف أن جبهة التحرير الأرترية لا وجود لها، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه: من كان يدعم الجبهة الشعبية؟ هل هو الفكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي، أم إثيوبيا و(مانغستو)

مع مساهمة الفكر الاشتراكي؟ مما سهل عملية وصولها إلى السلطة، لكنّ العملية لم تكن مفهومة، جبهة التحرير تقول: أنا مسيطر على كل الدولة وعلى كل الجهات والمجاهدين وتأييدهم لي، وفي لحظة نكتشف وجود جهة أخرى تكون الطرف الآخر وتسيطر فجأة، هناك إشكالية في التفسير.

نحن بحاجة أن نسمع من الأستاذ إدريس ما يفسر أسباب تراجع الدعم العربي لجبهة التحرير؛ فالعرب كانوا يدعمون، ثم في لحظة أوقفوا هذا الدعم، وأنا متأكد أنهم لم يتحولوا إلى دعم الطرف الآخر.

وأود أن أشير إلى ما قيل عن البحر الأحمر أنه باستقلال أرتريا أصبح البحر الأحمر بحيرة عربية، وبالتالي كانت أرتريا هي الجزء الساحلي من إثيوبيا التي تطل على البحر الأحمر، مما جعل إثيوبيا منطقة معزولة عن البحر الأحمر، وحتى الموانئ كانت تصدر عن طريق البحر الأحمر، وبالتالي لديها إشكالية لأنها كانت تصدر عن طريق الموانئ الموجودة في أرتريا.

أما عن دور إسرائيل في تعاملها مع أفريقيا فقد لعبت على محور مهم هو أنها طريق الأفراقة نحو الغرب، وقد أشار الأستاذ إدريس إلى أن إسرائيل تعطي تزكيات أكثر ما تعطي دعما، ولكنها لعبت أيضاً من خلال الجيش، بتدريب معظم القيادات الأفريقية في إسرائيل، أو ببعثات عسكرية إسرائيلية، ومنح التعليم.

ومن هنا أقول: كيف يكون الرد العربي، وماذا تريد أرتريا؟ قد تكون تريد دعماً مالياً والعرب لديهم هذا الدعم، ووجود المال عنصر قوة في الجانب العربي، من الممكن أن يُستثمر حتى يكون منتجاً، وليس بالضرورة أن يكون دعم معونات، قد يكون نوعا من الاستثمارات، وأشير إلى ما قاله

المصريون سابقاً أنّه ليس لديهم المال ولكن لديهم العنصر البشري، وهم الخبراء في الإدارة والتعليم والزراعة وغيره، وهنا لو تكامل الدوران: من يملك المال ومن يملك العنصر البشري، وخاصة أن المصريين يصنَّفون من الأفارقة، وفهمهم للمنطقة وأهمية المنطقة بالنسبة لهم باعتبارهم على نهر النيل، فقد يقومون بدور فاعل في هذا المجال؛ فالأزهر قد يقوم بدور التعليم، وبوجود خبراء في مجالات تدريب القوات المسلحة، وإعداد القيادات السياسية والإدارية، وفتح معهد دبلوماسي لتدريب أو استقبال دبلوماسيين، مما يساعد على إعداد طبقة سياسية قد يكون لها دور مهم.

وفي الأردن نتميز بالتعليم؛ حيث لدينا مستوى جيد من التعليم قد يستقطب مجموعة من الشباب الأفريقي من هذه المناطق حتى يصبحوا قيادات في المستقبل.

في النهاية قد نكسب تخطيطاً بعيد المدى حين نكسب قيادات من خلال استقطابهم للتعليم، بصرف النظر إذا كانوا من أبناء الذوات أو السادات، لكنك تؤثر في المدى البعيد لخلق طبقة سياسة ونخبة سياسية تقف مع المشروع العربي في هذه المنطقة إلى حد كبير، وشكراً.

إبراهيم حراحشة

من حيث العمل على الصعيد الاستراتيجي على المدى البعيد أؤكد على أن الدول العربية في تقصير كبير جداً عندما نتكلم عن هذا الموضوع، فبعد ١٩٤٨م ما هي تعليقات بن غوريون؟ لماذا الاستراتيجية تكون نحو العلاقات مع الخارج؟ استراتيجية بن غوريون ركزت على وجود دول قوية تحيط بالوطن العربي ويمكن أن تقوم بخنقه، لذلك ركز علاقته في البداية مع

تركيا ومع إثيوبيا وإيران، ونجد أن عامل الوقت- وليس الجهد العربي- قام بتغيير الموازين وتغيير التوجهات؛ فنجد الثورة الإيرانية قد غيرت الموقف بشكل كبير، من جهة أخرى نجد تركيا تغير سياستها نحو المنطقة العربية بشكل كبير، لذلك على إثيوبيا أن تتغير بشكل أو بآخر، وإثيوبيا لها أهمية كبيرة جداً لدى الكيان الصهيوني، خصوصاً أننا نتكلم عن أوغندا، حيث تأتي من هناك منابع النيل، ويستعملون تلك الدول في الضغط على مصر، بحيث تمتد قناة السلام التي تذهب إلى سيناء إلى أن تصل إلى الكيان الصهيوني، وبذلك يستفيدون من مياه النيل، لذلك تريد إسرائيل أن تكون علاقتها قوية مع الدول الأفريقية، بحيث يتم الضغط على مصر وهذا سيهدد الأمن الاستراتيجي بشكل كبير جداً بالنسبة لمصر.

وبالنسبة للدول العربية هناك تقصير كبير جداً باستثناء دولة لا يتوقع منها الاستثناء وهي قطر، فنجدها تتدخل في أزمة دارفور وهي تحاول أن تكون فاعلة بشكل كبير جداً، حتى في الصومال تؤثر على الصعيد الإقليمي، وسياستها الخارجية ناجحة بشكل كبير جداً، ولذا نأمل على الصعيد العربي أن يكون لبعض الدول مثل مصر والسعودية تأثير كبير جداً.

عبد السلام بغدادي

أود أن أعقب على حديث الأستاذ إدريس فقد قلت: إن السياسة الأمريكية في مستهل العقد الأخير من القرن العشرين حاولت أن تصفّي الجيوب الشيوعية والماركسية في القارة الأفريقية ومن ضمنها القرن الأفريقي، فأجبرت (مانغستو) على الرحيل والمجيء بزيناوي وأفورقي، ألم يكن زيناوي

وأفورقي من الماركسيين؟ يتساءل كثيرون: كيف تحول الماركسيون في القرن الأفريقي إلى أدوات بيد السياسة الأمريكية؟ وليس فقط زيناوي وأفورقي، هناك أيضاً في أوغندا، و(جون قرنق) في السودان، وقوى كثيرة كانت محسوبة على الماركسية الآن أصبحت في الخط الأمريكي.

كلام الأستاذ إدريس بعث الأمل في وجود جبهة التحرير الأرترية، وقد سأل الدكتور نظام عن الجبهة أين كانت وأين وصلت؟ الآن نسمع من جديد جبهة التحرير الأرترية، حيث لم يعد هناك صوت سوى صوت الجبهة الشعبية التي تحولت إلى حزب في أرتريا، حتى الأمريكان أخذوا على (أفورقي) أنّه لم يطبق التعددية الحزبية كما فعل نظيره (زيناوي) في إثيوبيا، هذه نقطة تحتاج إلى توضيح، أين كانت جبهة التحرير الأرترية ليس فقط بعد الاستقلال ولكن كل هذه الفترة الطويلة؟ أين ذهبت هذه الرموز التي ذكرت أسماؤها؟ (عبد الله إدريس) و (عبد القادر الجيلاني) و (أحمد ناصر)؟ وهل للجبهة علاقة بتراث (عثمان صالح سليم) مثلاً، أو امتداد لذلك التراث الذي كان أكثر شخص عربي معروف، وما مدى فاعليته على الأرض الأرترية، ويبدو أن هناك أملاً بعودة جبهة التحرير.

وربما نطرح سؤال: من يدعم هذه الجبهة الآن؟ ومن أي موقع تعمل؟ هل هناك دولة تحتضنها أو جهة معينة؟ هل هناك نوع من الشعور بالذنب من قبل العرب في إعادة ترتيب الوضع لصالحهم في هذه المنطقة التي نسوها أو أدركوا أن نسيانها خطأ عليهم وليس حباً بأرتريا؟

ومن النقاط التي تحتاج إلى دراسة وبحث موضوع التنافس الإيراني-الإسرائيلي في القرن الأفريقي، وهو موضوع مهم وجديد على الأسماع.

ولا بد أن نعرف متى بدأ الخلاف بين (أفورقي) وإسرائيل، أو بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل ذلك بسبب التعددية فقط؟ هل بسبب خلافه مع إثيوبيا مثلاً؟ أو بسبب عدم إدماجهم في جبهة واحدة؟ أو توحيد جهودهم لمواجهة الصومال؟ أو لمواجهة السودان في هذه المنطقة؟ أو أن هناك أسباباً نجهلها في هذا الجانب؟

هناك موضوع ليس له علاقة بأرتريا وهو الموضوع الذي طرحه الدكتور نظام بركات عن مصر واهتمامها أو عدم اهتمامها بالقارة الأفريقية، أنا لست في مجال الدفاع عن مصر، ولكن بحكم عملي في المجال الإفريقي، أرى أن مصر أكثر دولة عربية تحتضن الأفارقة في جامعة الأزهر وجامعة القاهرة ولجنة الصندوق الفني لدعم الدول الأفريقية التابع لوزارة الخارجية؛ حيث تقدم مساعدات فنية وخبرات، وتقدم خبراء ومستشارين مصريين في كل دولة أفريقية.

أما بالنسبة للدور القَطَري فأعتقد أن هذه الدولة تتميز عن بقية دول الخليج بعنوان التوافق مع القوى الأخرى؛ لأنه لا بد أن يكون هناك دور يختلف عن بقية الأدوار، حتى يكوِّن حلقة وصل، وهذا ليس عيباً في اعتقادي وليس نقيصة لأي دولة، حتى إن أمريكا نفسها عندما تريد أن تفتح خطّا مع سوريا أو مع إيران قد لا تستطيع في البداية أن تفتحه هي مباشرة، فتستعين على ذلك بدولة لها حضور في مثل هذا المجال السساسي والدبلوماسي، وهذا لا يعيب تلك الدولة، بل هو من الذكاء السياسي أن يمارس دورا يخدم مصلحة بلده وسياسته الخارجية، ولديه أيضا علاقات يريد أن يحافظ عليها في محيطه الإقليمي.

المحور الثالث

آفاق الاستقرار والدور العربي المطلوب في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا*

للحديث عن آفاق الاستقرار، والدور العربي المطلوب في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، لا بد من الوقوف على جذور ومسببات الحالة الراهنة، والتي لا شك قد غُطيت بصورة تفصيلية في الأوراق المتعلقة بالمحورين السابقين.

فقد شهد القرن الأفريقي صراعات حديثة بدءاً بالبرتغاليين والأسبانيين، فالبريطانيين والإيطاليين والفرنسيين، وازدادت الاهتمامات بالقرن الأفريقي والبحر الأحمر بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج والجزيرة العربية باعتبار ما يشكله الموقع من أهمية استراتيجية وجيوسياسية.

ودخل على خط التنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، وبينما تمَّ انسحاب الاستعمار التقليدي عن بلدانه، فقد تركها إثر استقلالها تموج وسط نزاعات وفتن ومديونيات، وسوء إدارة، وفساد طافح على سطح الحياة السياسية والاجتماعية، ويدلل على ذلك ما تعانيه شعوبها من فقر مدقع، وعجز عن إحداث تقدم يذكر في البناء والتطوير والتنمية، مما دفع دول القرن إلى التوجه أثناء الحرب الباردة إلى أحد المعسكرين ما أدى إلى حصول كل منهما على موطئ قدم في بعض هذه

* **د. أحمد الأصبحي**/ عضو مجلس الشورى اليمني ووزير الخارجية الأسبق- اليمن

الدول، مرات بالتقابل، ومرات بالتناوب، ومرات بالتشارك، لتحظى كل من الدولتين الكبريين بالتسهيلات العسكرية في الموانئ والمطارات، والقيام بإجراء المناورات المشتركة، حتى أضحت المنطقة بؤرة مضطربة بالصراعات وباختلاف المصالح وتضاربها، وميداناً لحرب الوكلاء الذين ينوبون عن القوتين العظميين في العمليات الحربية، وفي نشر أيديولوجيتهما السياسية والاقتصادية.

ثم ما لبثت الحاجة إلى تلبية قضايا التنمية في دول القرن الأفريقي أنْ دفعتها إلى الاستعانة بالقروض الخارجية التي خصصت النسبة الكبرى منها لشراء السلاح، ما أدى إلى تراكم الديون والفوائد المركبة التي عجزت عن سدادها، وترتب عليها إيجاد قواعد عسكرية للدول الكبرى على أراضيها وموانئها وجزرها ومياهها الإقليمية.

وفي أعقاب الحرب الباردة تضاعفت اهتمامات جمهورية الصين الشعبية بجنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي والبلدان الأفريقية عامة، واتخذت صيغة براجماتية أفصح عنها بيان الصين السياسي في علاقتها بهذه البلدان، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وقيام مشاريع التطوير المشتركة للطاقة دون تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، وأصَّلت ذلك بتأسيس منتدى التعاون الصيني- الأفريقي.

ولم يغب الدور الإسرائيلي عن ملعب الصراع في جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فهو حاضر في دوراته المختلفة منذ حولت إسرائيل قرية (أم الرشراش) بعملية عوفدا إلى ميناء إيلات يوم ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٩م، بعد اختراقها اتفاق هدنة رودس مع مصر الموقع عليها في ٢٤ شباط/ فبراير

١٩٤٩م، في خليج العقبة، وتتالت أدوارها في التغلغل جنوب البحر الأحمر إثر حروب ١٩٧٣، ١٩٦٧، ١٩٥٦م، وانعقد مؤتمر للأقطار العربية المطلة على جنوب البحر الأحمر لمواجهة خطر ذلك التغلغل.

لكن إسرائيل ظلت تقيم العلاقات مع إثيوبيا، ثم مع أرتريا إثر استقلالها، وكانت قد سيطرت على بعض جزر البحر الأحمر الحيوية وقامت بحملة إعلامية لتدويل البحر الأحمر إثر زرع ألغام بحرية من قبل قوى مجهولة في صيف ١٩٨٤م، واستغلت الأوضاع المتأزمة في الصومال بعد سقوط نظام (سياد بري).

وما أن أعلنت الولايات المتحدة الحملة العالمية على "الإرهاب" إثر أحداث ١١ سبتمبر/ ٢٠٠١م، حتى قفزت منطقة القرن الأفريقي إلى مرتبة متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية بشأن المناطق التي رأت وجوب السيطرة عليها كمواقع ومراكز حشد ومراقبة، سواء في ما يتعلق بالحملة العسكرية التي قادتها على أفغانستان، أو الحصار على المناطق التي تتوقع وجود قواعد أو أنصار لتنظيم القاعدة فيها، بعد أن أشارت كثير من التحليلات السياسية الغربية إلى تركزها في دول شرق أفريقيا، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى استخدام الاتفاقيات الثنائية الموقعة من قبلُ مع كل من كينيا وإثيوبيا وأوغندا، بشأن التعاون الأمني والعسكري كمدخل لتكثيف الوجود الأمريكي في تلك البلدان، ناهيك عن اختيار جيبوتي لتكون مركز دائرة تغطي البحر الأحمر، الأفريقي منه والآسيوي، وذلك بالتنسيق مع حلفائها من الدول الأوروبية؛ حيث منحت ألمانيا القيادة العامة لقوات التحالف المسؤولة لمراقبة الأوضاع في تلك المنطقة، فيما أقامت الولايات

المتحدة قاعدة عسكرية لها في جيبوتي إلى جوار القاعدة الفرنسية القائمة هناك منذ الاستقلال.

وقامت الولايات المتحدة بعد تفجير المدمرة الأمريكية كول في خليج عدن بتعزيز قواتها في جيبوتي، حيث بلغت مطلع ٢٠٠٣م نحو ٩ آلاف فرد، تم دعمهم بنحو ١٠٠٠ فرد من مشاة البحرية، في إطار الاستعدادات لشن حرب ضد العراق، وبلغ عدد أفراد القوات الفرنسية قرابة ٢٠٠٠ فرد، وعدد أفراد القوات الألمانية ١٠٠٠ فرد، علاوة على وجود بعض أفراد القوات البريطانية والأسبانية.

وتعتبر تلك القوات هي الأكبر من نوعها التي شهدتها دولة أفريقية منذ الاستقلال.

ومن خلال اعتماد الولايات المتحدة على السفن والأساطيل الحربية وحاملات الطائرات، وحشد الجيوش مدعومة بالحلفاء، تحققت الهيمنة الأمريكية المباشرة على المنطقة بدءاً بحرب الخليج الثانية، والحملة الدولية على "الإرهاب"، إلى احتلال العراق، وتهديد هذا النظام أو ذاك.

لقد أدى تفاقم الأوضاع في القرن الأفريقي وغياب الدولة الصومالية إلى سيرها من سيء إلى أسوأ، وإلى إلحاق الضرر الذي لا ينحصر في بلد من بلدانه، بل يتجاوزها بالآثار السلبية إلى البلدان المجاورة، ودول الإقليم، وكثيراً ما نضحت حروبه بالآلاف من اللاجئين إلى اليمن وإلى كينيا وبعض دول الجوار.

وبرزت إلى جانب ذلك في السنوات الأخيرة ظاهرة القرصنة البحرية التي تهدد أمن الملاحة البحرية وسلامتها في خليج عدن وعلى طول الساحل

الصومالي ومياهه الإقليمية والاقتصادية وأعالي البحار، وقد تصاعد نشاط القرصنة وتجاوز عددهم ١٢٠٠ قرصان، ولديهم أكثر من ٢٠ سفينة، وعدد من الزوارق السريعة المزوَّدة بوسائل اتصال حديثة، وقدرة على المناورة مكّنتهم من تنفيذ عمليات كثيرة، ونجحوا في اختطاف أكثر من ٦٠ سفينة تجارية خلال عام ٢٠٠٨م بغرض الحصول على فدية، ويُعتقد أنّ مجمل إيراداتهم تجاوزت ٣٠ مليون دولار، وقد ألحقت عمليات القرصنة أضراراً جسيمة اقتصادية وأمنية، ومسّت بشكل مباشر مصالح الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر، فضلا عما واكبها من حضور عسكري مكثف للدول الأجنبية في المنطقة مضاف إلى الوجود السابق لظاهرة القرصنة المشار إليها آنفاً، وأضحت مياه المنطقة تموج بقوة ضاربة غير مسبوقة وتحرُّك قوات متخصصة أوربية "أتلانتا" لمطاردة القراصنة، وتجمعت قوات حماية لسفن عدد من الدول الصناعية الأخرى كالهند واليابان والصين وروسيا وإيران وماليزيا.

إنّ وجود قوات بحرية على هذا النحو المكثف والمتنوع الأضداد يجعل كل الاحتمالات مفتوحة، وعلى أقل تقدير، لحماية خط الملاحة الدولية وناقلات النفط والغاز، والتنافس على أهم بوابة للقارة الأفريقية قارة المستقبل.

لقد غدت منطقة القرن الأفريقي مسرحاً للصراعات والفتن والحروب، وملاذاً للإرهاب والاتجار بالسلاح والمخدرات، تُسفَك فيها الدماء، ويُستباح الأمن، وتُنهب الثروات، وتفتك بأهلها الأمراض الوبائية وأمراض الفقر ونقص التغذية، ويستبد بغالبيتهم الفقر والمجاعات، والأمية والبطالة، وتدفق

الآلاف من اللاجئين إلى خارج بلدانهم هرباً من موت محقق، وهلاك مبين، حتى أضحى القرن الأفريقي قرن الفقراء بامتياز ودون منازع في عصر يدّعي فيه النظام العالمي الجديد أنه عصر الحقوق والحريات الذي لا يُرى القرن الأفريقي في ظله سوى أنه يعيش عصر صناعة الجوع، وما كان كذلك، وما ينبغي أن يكون هذا مصيره، ومن الخطايا الجسيمة أنْ يقترن الجوع والفقر والأمراض والهجرات والدمار في بلدان ذات موقع استراتيجي مهم ينتفع منه الآخرون ولا تجد شراكة دولية تخفف عنها تلك المعاناة الشديدة، الأمر الذي ينشأ عنه تقرير منطق الربط بين سيادة الهيمنة وغياب المشاركة بما يبنى عليه من استعداء يذهب بالأمن والسلام والاستقرار.

وتُعدّ الحالة الصومالية أبرز قضايا القرن الأفريقي الملتهبة ومجمعها التي مضى عليها ١٩عاماً دون أنْ يجد فيها الشعب الصومالي عافية تذكر، فهو يعيش أسوأ حالة إنسانية من الفوضى العارمة، والصراعات الدامية التي راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل، وعشرات الآلاف من المعاقين ونزوح أكثر من مليوني مشرد من منازلهم داخل الصومال وخارجه، ولقد تتالت على حكم الصومال- وسط جهود إقليمية ودولية منقوصة- تشكيل أربع حكومات لم تتمكن من إعادة بناء الدولة، سوى ما تحمله الحكومة الأخيرة برئاسة (شيخ شريف) من توازن حدَّ من كثير من التناقضات الداخلية، وقارب بين كثير من أسباب الرضى الإقليمي والدولي، مما أكسبها فرص نجاح أفضل من الحكومات السابقة.

على أنّ فرص النجاح هذه تتوقف على مدى قدرتها، وبدعم عربي وإقليمي ودولي في آنٍ معاً، على مواجهة جملة من التحديات، ولعل أبرز هذه

التحديات ما يلي:

- المعارضة الإسلامية المسلحة الرافضة لاتفاقية جيبوتي الأخيرة.
- الصعوبات المالية لتمويل إعادة هيكلة الدولة بأكملها، وبناء قوات للشرطة والجيش، وتوفير مرتبات موظفي الدولة، واستكمال عملية المصالحة، وبسط السلطات في المحافظات، والسيطرة على الحدود البرية والبحرية.
- التداخلات الإقليمية المغذية للمعارضة المسلحة.
- الانحيازات الدولية لأيٍّ من الأطراف الإقليمية المغذية للمعارضة المسلحة.
- القرصنة البحرية.

آفاق الاستقرار في القرن الأفريقي

من واقع قراءة الوضع الراهن للقرن الأفريقي عامة والصومال خاصة، فإنَّ هناك أطرافا عدة، إقليمية وعربية ودولية، ذات حضور في القرن الأفريقي، فلا يمكن استجلاء آفاق الاستقرار في هذا القرن دون الأخذ بالاعتبار ضرورة وجود دور فاعل ومشارك من قبل كل طرف لإحلال السلام والاستقرار، وعلى نحو جاد، وبجهد متكامل لا تنفرد فيه أطراف دون أطراف، أو أنْ تهيمن أطراف على مسار الحل في اتجاه مصالحها المقدمة على مصالح القرن الأفريقي وشعوبه، وإنَّ جهوداً غير عادية قد بذلت في الفترة السابقة لإحلال السلام والاستقرار من قبل كثير من الأطراف الإقليمية وبرعاية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، شاركت

فيها كل من اليمن ومصر والسودان وجيبوتي، وإثيوبيا وكينيا، وقدمت المبادرات، وقامت بمساعي السلام، وعقد المصالحات بين الأطراف الصومالية المتصارعة، وباركت قيام الحكومات الصومالية، لكن تلك المحاولات التي لا يستهان بجديتها لم تؤت ثمارها المرجوة، لا لشيء سوى أنها لم تكن محل اقتناع أطراف قوى الهيمنة التي لا يعنيها من الأمر سوى تحقيق مصالحها المقدمة على مصلحة القرن الأفريقي، وأمنه واستقراره.

إنّ إحلال السلام والاستقرار في القرن الأفريقي مرهون بعمل جماعي تكاملي تُدعى له جميع الأطراف العربية والإقليمية والدولية ذات الحضور في القرن الأفريقي، وتحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودون عمل جماعي مسؤول، فإنَّ واقع الحال سيظل ينذر بمفاجآت أليمة يصعب التنبؤ بمخاطرها في منطقة مدرجة ضمن قوس الأزمات، ولن تنجو دول صغرى أو كبرى على حدٍّ سواء من آثارها.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنَّ الحديث عن الدور العربي المطلوب لن تكون له جدواه المنشودة بمعزل عن ضرورة وجود أدوار مماثلة إقليمية ودولية، خاصة أنَّ النظام السياسي العربي بوضعه الحالي يعاني كثيرا من الأزمات، ولا يكاد يخلو قطر من أزمة؛ لأنَّ من يؤلمه ضرسه لا يحسن التفكير، فكيف وقلب الأمة في فلسطين مصاب بداء الصهاينة المحتلين ؟!

ما زال النظام السياسي العربي عاجزاً عن تحقيق أي تقدم يذكر على طريق الانتصار لقضيته المركزية الفلسطينية، ناهيك عن توالد مسلسل القضايا العربية في العراق ولبنان والسودان والصومال، وما يرمى إليه مشروع الآخر

من خلق أوضاع غير مستقرة، وزرع للفتن وسعي لمزيد من التفتيت والتقسيم، طالما أنَّ مشروع الأمة مغيّب عن النظام السياسي العربي، على أن هذا الوضع الذي طبع به حاضر النظام السياسي العربي لا ينسحب ولا ينبغي أن ينسحب على قوى الأمة وشعوبها الحية، ودولها التي ما زالت تأنس في نفسها شيئاً من العمل القومي، فلا يقلل من أي جهد، وما لا يدرك كله لا يترك جله، فإنَّ أي عمل قومي يبذل لحل قضية، ويحقق نجاحاً فيها، إنما يخدم في النهاية سائر القضايا الأخرى، ويعزز أملاً بالأمة الحية.

إذاً، لا بد من التأكيد على أهمية الحضور العربي، والقيام بدور فاعل في إرساء قواعد الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي من منطلق أنه في نطاق الأمن القومي والإقليمي، وأنَّ من مكوّنات الهوية الصومالية أنها عربية أفريقية إسلامية، وهي مكونات لم تؤخذ بالاعتبار في محاولات السلام الدولية السابقة بصورة متكاملة.

لذا فإنَّ عقد مصالحة لمستقبل مستقر في الصومال يتطلب ذلك قيام دور عربي فاعل مع زعماء المعارضة الإسلامية في حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي، فليس من الحكمة الوقوف عند حدٍّ تصنيف هذه المعارضة في خانة المجموعات المتصلبة والمتطرفة، بل لا بد من العمل على المقاربة بينها وبين الحكومة القائمة.

ومن المقترحات التي تصب في المساعدة في حل الأزمة:

- التمهيد بإجراء حوار ديني عميق مع هذه المجموعات من قبل نخبة من علماء الدين المستنيرين، والمتمكنين لتصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الشباب، وتليين مواقفهم المتصلبة، وفي هذا السياق يمكن تشكيل لجنة

من العلماء للمصالحة يدخل في عضويتها علماء من مشيخة الأزهر الشريف وإمامي الحرمين الشريفين ورابطة علماء المسلمين وعدد من العلماء وقادة الفكر الإسلامي، ممن لهم مكانة وتأثير في العالم الإسلامي، أمثال الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور محمد سليم العوا، وتتولى هذه اللجنة الاجتماع بقيادات المعارضة الصومالية، وبحضور كبار شيوخ القبائل الصومالية والعلماء ورجال الأعمال الصوماليين ومشاركتهم، والتحضير لحوار مع الحكومة يُنهي حالة الخلافات الناشبة بميثاق يوقع عليه الجميع.

- الدفع بالحكومة الصومالية وقوى المعارضة إلى الاتفاق على دستور دائم يبنى على أساس قيام نظام اتحاد فيدرالي بين الولايات الصومالية الثلاث (جنوب غرب الصومال، بونت لاند، أرض الصومال) وهو ما يجسد واقعاً قائماً، ويشكل حلاً دستورياً تطمئن إليه جميع الأطراف الصومالية.
- دعم الحكومة لإعادة تكوين جيش وطني يمثل جميع أبناء الشعب الصومالي من مختلف مناطق الصومال، ويكون قادراً على استيعاب المليشيات، وتذويبها في صفوفه في إطار هيكلية جديدة، يؤكد فيها الدستور على حيادية الجيش واستقلاليته.

ولا يغيب عن البال أنَّ مرحلة غياب الدولة قد نشأ معها جيل لا يعرف غير القتال والاقتتال الذي لا يمكن تجاوزه إلاَّ ببناء جيش وطني يدين أفراده بالولاء للصومال، وأنْ يُعجّل بنشر التعليم الوطني العام وسط هذا الجيل مدنياً وعسكرياً استدراكاً لما فات، وتأسيساً لمرحلة جديدة يتاح فيها التعليم

المهذب للنفوس، والمعمق للولاء الوطني، وبناء المعرفة العلمية.

- إنّ الإسهام العربي مهم جداً في تذليل الصعوبات المالية لتمويل إعادة هيكلة الدولة ومتطلبات إعادة الإعمار، وبناء قوات الشرطة والأمن والجيش الوطني الذي يقع عبءُ تنفيذ هذا الدور بدرجة أساسية على الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، ودول الخليج العربية.
- يُعدّ الدور الدولي محورياً للغاية لمساعدة الصومال في تنفيذ المهام الحيوية اللازمة لإعادة بناء مؤسسات الدولة في الصومال، ويقع الجهد الدولي الداعم بدرجة أساسية على الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ودول الإقليم المقتدرة، وذلك وفق خطة عملية وتمويل دولي لإحياء مشروع الأمل، وإحداث تنمية شاملة في الصومال، وفي دول القرن الأفريقي الأخرى.
- نظراً لتعدد القوى الصومالية التي تصارعت طويلاً، فإنَّ تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الذي نصت عليه المادة الرابعة من إعلان حقوق الدول وواجباتها في القانون الدولي، ووجوب الحيلولة دون تنظيم أنشطة ترمي إلى إثارة مثل هذه الحرب، فإن تطبيق هذا المبدأ على الحالة الصومالية يقتضي من الأطراف الإقليمية والدولية الساعية لحل النزاع وتمكين الحكومة الصومالية من أداء وظائفها، أنْ تمتنع هذه الأطراف عن التدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك، ويؤمَّل كثيراً أنْ تغيّر الإدارة الأمريكية الجديدة من سياسة الفوضى الهدامة التي انتهجتها الإدارة السابقة، والتي لم تحقق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة،

ناهيك عما خلفته من جراحات يصعب اندمالها لدى الشعوب التي اكتوت بنيرانها، ومنها الصومال.

أما موضوع القرصنة البحرية وسبل التصدي لها فقد بادرت اليمن ومصر إلى توجيه دعوة مشتركة لعقد اجتماع للدول المطلة على البحر الأحمر لبحث ما يتعلق بأمنه وبالوجود البحري متعدد الجنسية عند مدخله الجنوبي، كما وقّعت اليمن على اتفاقية لإنشاء مركز إقليمي في صنعاء لمكافحة القرصنة بالتعاون بين وزارة النقل اليمنية والمنظمة البحرية العالمية، يتولى التنسيق بين الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر، وتبادل المعلومات وتنسيق القيام بمهمات مشتركة لمكافحة القرصنة، أو بالاشتراك مع القوات الدولية على غرار المركز الدولي لمكافحة القرصنة الموجود في كوالالمبور .

إنَّ قيام تجمع صنعاء للتعاون الذي ضَّم في عضويته كلاً من اليمن والسودان وإثيوبيا والصومال وجيبوتي، يأتي في سياق حرص اليمن، ودول التجمع الأخرى على تعزيز أمن منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي وسلامها واستقرارها، ويؤمل انضمام أريريا إلى عضوية التجمع، فيما لا يزال الباب مفتوحاً أمام انضمام بقية الدول العربية المطلة على البحر الأحمر؛ حيث تسعى القيادة اليمنية ليشمل التجمع كل دول المنطقة، وتطويره بين دول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي تحت مسمى "منتدى التعاون لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي".

إنَّ قيام تعاون إقليمي أمني وسياسي واقتصادي بين دول تجمع صنعاء للتعاون، ودول منظمة الإيقاد (IGAD)، وتجمع دول الساحل والصحراء

(س،ص)، من شأنه أنْ يحدث تنمية مستدامة، وتخفيفاً من حدة الفقر الذي يعاني منه القرن الأفريقي، وأن يحول دون تفجر الأزمات الإقليمية، ويخلق وضعاً مستقراً، وتجفيفاً لمنابع الجريمة المنظمة في عموم المنطقة.

إنَّ من مقتضيات الشراكة الدولية أنْ تسهم القوى الدولية التي يعنيها أمر أمن منطقة القرن الأفريقي واستقرارها، وعلى الأخص تلك القوى المحتشدة بقواتها البحرية في مياه المنطقة، والمنتـــفعة من الموقع الاستراتيجي أنْ تخفف من معاناة القرن الشديدة، وتعمل على تمكين دول القرن من قيام تعاون وشراكة فاعلة فيما بينها، وإزالة المخاوف المتبادلة التي هزت الثقة فيما بين دول القرن، خاصة أنَّ إشكالية الحدود الإقليمية قد نُصَّ عليها نصاً صريحاً في المادة الرابعة البند (ب) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الموقَّع عليه من جميع الدول الأعضاء، ومنها دول القرن الأفريقي، حيث نُصّ على احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، تأكيداً لما اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمرها التأسيسي، والقمة الأفريقية في القاهرة، وفي تجربة اليمن الناجحة في حل مشاكل الحدود بينها وبين أشقائها من دول الجوار، ما يجعلها أنموذجاً لحل المنازعات الإقليمية، وتعزيز الثقة بين الدول المتجاورة.

لم يحظ القرن الأفريقي بما توجبه القربى والصلة الوثيقة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً وسكانياً بالوطن العربي عموماً، وبالجزيرة العربية ووادي النيل وحوضه على وجه الخصوص؛ فلم يكن هناك دور عربي متميز لمواجهة إشكالات القرن الأفريقي سوى ما تقوم به بعض الدول العربية من جهود استثنائية، وعلى الأخص اليمن ومصر والسودان وجيبوتي وجامعة الدول

العربية، بل لقد واجه الصومال شيئاً من العنت من قبل دول عربية عدة في فترة من الفترات السابقة أفضى إلى تضييق الخناق الاقتصادي عليه ومحاصرة صادراته.

ولدى دخول القوات الأمريكية تحت مظلة الأمم المتحدة إلى الصومال لم يكن لجامعة الدول العربية والنظام السياسي العربي من دور يذكر سوى القيام بدور المتفرج.

إنَّ العالم كله مشدود إلى منطقة القرن الأفريقي، وسط حضور مؤثر لكثير من القوى الدولية، فهل آن الأوان لمراجعة عربية تدفع إلى حضور عربي فاعل يسهم في أمن وسلام واستقرار القرن الأفريقي، ويحدّ من مخاطر التنافس الدولي، والحضور العسكري المكثف للدول الأجنبية في المنطقة؟

المداخلات

نظـام بركـات

ما سمعته من الأستاذ الأصبحي في معظمه يدور عن الصومال فقط، وما كان من المفترض أن يتحدث عنه هو آفاق الاستقرار والدور العربي المطلوب في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وأعتقد أنه توجد مشاكل تتعدى المشكلة الصومالية، فهي واحدة من هذه المشاكل، فكنا نتمنى أن نسمع تعليقا منه عن بقية المشاكل.

أحمد الأصبحي

أحببت أن أركز على الصومال بدرجة أساسية باعتبار أنها مجمع المشاكل في القرن الإفريقي، وهي التي أظهرت القرصنة، وهي التي أتت بالمصائب إلى خليج عدن والساحل الصومالي، ومن ثم إذا أردنا أن نتحدث عن كل مشاكل القرن فهي عديدة ولكنها ليست بحدة المشكلة الصومالية، إضافة إلى أن الصومال هي تعريف للقرن الإفريقي جغرافياً وسياسياً، لذلك إذا حُلّت إشكالية الصومال تكون قد حُلّت إشكالية القرن الإفريقي، وحصر الموضوع في المسألة الصومالية دلالة على أهميتها.

عبد السلام بغدادي

أريد أن أسأل الأستاذ الأصبحي عن الآلية التي نستطيع من خلالها أن نصلح ما أفسده الآخرون في الصومال، لأن المشكلة ليست مشكلة صومالية فقط، وإنما هي مشكلة تخص القرن الإفريقي، ومشكلة عربية وإفريقية أيضاً، والآن أصبحت دولية بسبب ظاهرة القرصنة.

أحمد الأصبحي

نستطيع أن نصلح ما أفسده الآخرون من خلال:

أولاً: معرفة التركيبة السكانية القبلية،أي التواصل القبلي.

ثانياً: التوازن بين التيارين الليبرالي والإسلامي، وهذا ظهر واضحاً في تشكيلة الحكومة الأخيرة.

ثالثاً: حل الصراع الإسلامي- الإسلامي الذي نشأ بسبب اختلاف المدارس التي درس فيها الصوماليون الفكر الإسلامي، ويأتي الحل عن طريق العلماء الذين درس الصوماليون عندهم؛ أي في مكة والمدينة والأزهر، ما فيما يتعلق بمشكلة القرن الأريقي فيأتي الحل عن طريق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة.

جواد الحمد

من الواضح تماماً أننا تناولنا موضوعاً يبدو أنه ما زال في طور البحث والتمحيص أكثر مما هو عليه الآن، وأنا أشير إلى أن حقبة الستينيات شهدت اهتماما عربيا في إفريقيا، لكنها تراجعت كثيراً عقب حقبة عبد الناصر، وعلى أي حال يمكن أن يكون ما سبق من دراسة ونقاش وحوار بيننا ثراء أدبياً مفيداً للقراء، في سياسات يُبنى عليها المستقبل القادم.

من الواضح أننا بدأنا في العالم العربي نتجاوب مع المفردات الإعلامية الآنية اللحظية، ولا نتعامل مع المفاهيم الأساسية الاستراتيجية لوجودنا ودورنا وقوتنا، وهذه الفترة ابتعدت عن المسار العام للأمة العربية.

من جهة ثانية لا شك أننا عندما افتقدنا روح الهوية العربية الإسلامية

في المنطقة ارتمينا مرة بالشيوعية والاشتراكية ومرة بالرأسمالية الغربية ومرة بالليبرالية، ثم مرة بلا هوية كما نلحظ الآن، الحقيقة هذا مدرك مهم أننا كلما حافظنا على هوية عربية إسلامية واضحة لا التباس فيها أمكننا أن نمسك بالخيط والاتجاه بالشكل الصحيح، حتى لو كانت هذه الهوية غير مقبولة دولياً أو إقليميا في مرحلة من المراحل؛ حيث إنه ليس الأمر قبول مبدأ أو عدمه، فالعلاقات والسياسات في النهاية مصالح.

أعتقد أن القوة التي يملكها أي طرف تحدد وزنه الإقليمي والدولي وقدرته على الفعل في المنطقة، صحيح أن بعض الأطراف تلجأ لأن تكون أداة من أدوات دولة إقليمية أخرى أو دولة كبرى أخرى، ولكنها في النهاية ينبغي أن تشكل قوة ذاتية حتى تكون أداة من أدوات دولة أخرى مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً، أو مثل ما حصل في موضوع الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مكان.

مع نهاية الاتحاد السوفييتي لاحظنا أن المفكرين الاشتراكيين والشيوعيين لم يجدوا محضناً لهم إلا الإمبريالية الأمريكية، وهذه ملحوظة مهمة بمعرفة من لم يذهب إلى هنالك، ذهب بعضهم إلى الاتجاه الإسلامي، ولكن غالبيتهم قد ضاع في الطريق، أي أصبح جزء كبير منهم سائرا باتجاه أمريكا، خاصة في دول الخليج العربي على وجه التحديد، وهذا مثال أيضاً في أرتريا وفي إثيوبيا، وشِقّ آخر ذهب باتجاه إسلامي محدود غير واسع النطاق، وشِقّ آخر ليس بالقليل قد ضاع، وهذه تشير بوضوح إلى أهمية أن تكون الهوية عربية إسلامية حتى تحمي من هذه الانزلاقات.

لا بد أن نولي اهتماماً كبيراً للأبعاد الإقليمية للصراع العربي-

الإسرائيلي والأبعاد الدولية لهذا الصراع، حيث إننا نلحظ في كل بقعة نتلمسها في الأرض، وليس فقط في أطراف الوطن العربي، بل في أمريكا اللاتينية وشمال آسيا، أننا لا ندرك الآخر جيداً، ولا نرقب حركته في الوطن العربي والإسلامي بشكل عام، لا نرقب تفاعل حركاته وحدها ثم نشخص، ثم لا نستطيع أن نقدم رؤية استراتيجية، ولا أن نتقدم بخطط وبرامج قوية تجعل منا أمة فاعلة ولها دور فاعل في توجيه الرأي العالمي حتى نتعامل معها.

من الواضح أن لدينا تدخلات وتغلغلات متعددة في أفريقيا بشكل أو بآخر، مرة من إسرائيل، وأخرى من الكنائس العالمية، وثالثة من إيران، ونحن نتهم إيران.

مشكلتنا أننا لم نعد نملك بوصلة توجهنا باتجاه أن نمسك بخيوط العدو والصديق أو المحايد، حتى نتعامل معه في السياسات والبرامج بخطط واضحة.

أظن أن الموضوع الأفريقي أصبح بحاجة إلى إعادة نظر ليس بسبب ما أثرناه فقط، بل لأنه يُعَدّ الحزام الأمني المهم للعالم العربي، وهذا الأمر بغاية الأهمية التي يجب أن ننتبه لها اليوم قبل غد، حتى لا نقع في مطبات ربما تكون أكبر مما نظن، حتى لو أننا نجحنا في بعض المفاصل في تحقيق إنجازات هنا وهناك يجب أن يبقى هذا المكان مكانا مهما وأساسيا.

تحدثنا في هذه الحلقة عن الثروات بالتفصيل، وهذا الأمر بحد ذاته له قصة وله قضية، مناجم الذهب ومناجم الفضة والغاز والنفط في أفريقيا، غابات الأخشاب وما شابهها، المياه في أفريقيا، كل هذه الثروات الطبيعية والمناطق الزراعية الهائلة، مثل السودان وبعض الدول الأفريقية التي قد تكون سلة كبيرة لنا في عالمنا العربي، نحن لا نفكر بها، بل نفكر بنادي صيد في

بريطانيا، ونفكر في بنك وشركة سيارات وشركة منتجعات سياحية وحديقة حيوان في جزر الباهاما وغيرها، ولكننا لا نفكر باستثمارات حقيقية داخل أفريقيا نستفيد منها يوما ما، صحيح أن إسرائيل تقوم بذلك، وأنا أعددت تقريراً قديماً عن نفوذ إسرائيل في بعض الدول الإفريقية (١٢ دولة)، ووجدت بوضوح كامل أن مجموع ما حصلت عليه إسرائيل من مبالغ حوالي ١١٢ مليون دولار فقط، ويتركز اهتمامها على موضوع السلاح وما شابهه، ولكنها مقابل ذلك مسيطرة على رجال الأعمال وعلى رجال البنوك وعلى رجال الإعلام وعلى رجال السياسية.

نحن لا شك غائبون، والحكومات العربية تتحمل وزر هذا الإشكال، لكننا نأمل أن نكون في حلقة النهضة العربية الإسلامية الجديدة التي بشّر بها مؤتمرنا "مؤتمر مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها" قبل أسابيع عديدة بوجود رؤية عربية إسلامية مشتركة، نأمل أن تكون بداية للتفكير وللبحث لوضع لبنات لعل جيل الشباب الحالي يستفيد منها استفادة كبيرة وعميقة سواء كانت في النخب السياسية الحاكمة أو في النخب السياسية المعارضة أو النخب السياسية التي تحكم في المراحل القادمة، وبالذات في التيارات الإسلامية والوطنية والقومية التي لا تنتمي إلا لهذه الأمة.

قائمة المشاركين

د. عبد السلام بغدادي	رئيس قسم الدراسات الأفريقية في جامعة بغداد العراق
د. أحمـــد الأصبحـــي	عضو مجلس الشورى ووزير الخارجية الأسبق اليمن
أ. إدريـــس عبـــد الله	مدير مؤسسة أسمرا للدراسات والأبحاث العلمية أرتريا
د. نظـــام بركـــــات	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردن
د. إبراهيـم حراحشـة	أستاذ العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية الأردن
د. صبري سميـــــرة	مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
أ. جـــواد الحمـــــد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط (مدير الحلقة)- الأردن

إصدارات **مركز دراسات الشرق الأوسط**

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي/ ندوات ٥٦.
- التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني/ ندوات ٥٥.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م، -٣-/ ندوات ٥٤.
- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات ٥٣.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ ندوات ٥٢.
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان/ دراسات ٥١.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م/ ندوات ٥٠.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م/ ندوات ٤٩.
- العرب وإسرائيل، سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م/ مؤتمرات ٤٨.
- العرب ومقاطعة إسرائيل/ دراسات ٤٧.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ ندوات ٤٦
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن/ ندوات ٤٥
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي/ ندوات ٤٤.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية/ ندوات ٤٣.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥ ... ظروفها، آلياتها، نتائجها/ ندوات ٤٢.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية/ دراسات ٤١.

- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية/ دراسات ٤٠.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / (بالإنجليزية)/ دراسات ٣٩.
- الاستثمار في الأردن ... فرص وآفاق/ ندوات ٣٨.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات/ ندوات ٣٧.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة/ دراسات ٣٦.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن/ ندوات ٣٥.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي/ ندوات ٣٣.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر/ ندوات ٣٢.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات/ ندوات ٣٢.
- الدولة الفلسطينية المستقلة/ ندوات ٣١.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل/ ندوات ٣٠.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط/ ندوات ٢٩.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة/ دراسات ٢٨.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة/ دراسات ٢٧.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية/ ندوات ٢٦.
- أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد/ دراسات ٢٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣/ دراسات ٢٤.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)/ تقارير ٢٣.
- اتفاق الخليل ... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي/ دراسات ٢٢.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧/ دراسات ٢١.

- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣/ دراسات ٢٠.
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني/ دراسات ١٨.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي/ دراسات ١٧.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط/ دراسات ١٧.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي)./ تقارير ١٦.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط/ تقارير ١٥.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)/ تقارير ١٤.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط/ دراسات ١٣.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ... دراسة وتحليل، ط٢/ دراسات ١٢.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥/ دراسات ١١.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢/ دراسات ١٠.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني/ دراسات ٩.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني/ ندوات ٨.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي/ حلقات بحث ٧.
- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)/ دراسات ٥.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط/ دراسات ٤.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير/ ندوات ٣.
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط/ ندوات ٢.
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط/ دراسات ١.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع ٣٥.
٢. المأزق الأميركي في العراق ... رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع ٣٤.
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع ٣٢.
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع ٣١.
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع ٣٠.
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع ٢٩.
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع ٢٨.
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج ١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).
١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع ٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.
١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.

١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع ١٨و١٩، ٢٠٠٢م.
١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع١٤و١٥، ٢٠٠١م.
٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع١٠و١١.
٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع٨, ٩.
٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، ع٤و٥.
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع٢و٣.
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام ١٩٩٦م، وصدرت منها حتى الآن الأعداد (١-٤٩).

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
٥. تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.
٦. دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها.
٧. أزمة السلة الغذائية العربية، التحديات واتجاهات المعالجة.
٨. الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق في ضوء زيارة البابا للمنطقة.
٩. رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا

Horn of Africa", and "Scenarios of Stability and the Needed Arab Role in the Horn and East of Africa", Each topic is detailed in terms of its significance and impact on the status quo in the Horn of Africa. The current changes are discussed and the expected scenarios are set for the Horn of Africa in the short run. The current situation is believed to directly affect the entire Arab region as the Horn of Africa represents the backyard of major Arab countries, mainly those aforementioned.

In conclusion, it is recommended that a number of measures are taken by the Arab countries to help provide support for the Horn and East of Africa. This is important in light of direct foreign political, logistic and military interference as well as the response of internal parties. It is hoped that this will contribute to the formulation of a unified Arab vision helping Arabs to get fruits of their effort in Horn of Africa.

Abstract

This book presents the outputs of a seminar held by the Middle East Studies Centre in Amman entitled by "The Horn and East of Africa: Present and Future", in which academics and experts in African affairs took part. It presents a view of current political, strategic, security and economic changes and consequences of the region's vital location from perspectives of all active parties.

The location represent a strategic depth of the region for the surrounding Arab countries, namely Egypt and the Sudan in Africa, on one hand, and Saudi Arabia and Yemen in the Arabian Gulf, on the other.

The book explores the status quo of the Horn of Africa with the unprecedented serious deterioration of security, political and economic environments; the intensification of clashes between governments of Yemen, Somalia and the Sudan with their armed oppositions; the significant increase of foreign political interference in all fields- mainly in politics- by influential countries whether by supporting governments or rebels; and the sizable rise of economic and educational underdevelopment.

Three main topics are investigated in the book: "Security, Political and Economic Challenges Facing the Horn and East of Africa", "Arab Political Systems in the

Contents

Topic	Page
Foreword	7
Introduction	9
Topic One Security, Political and Economic Challenges Facing the Horn and East of Africa	11
Topic Two Arab Political Systems in the Horn of Africa	25
Topic Three Scenarios of Stability and the Required Arab Role in the Horn and East of Africa	49
List of Participants	69
Abstract in English	--

The Horn & East of Africa

Present & Future

Participant

Ahmed Al-Asbahi
Idris Abdullah
Abdu-Ssalam Baghdadi
Nitham Barakat
Ibrahim Harahsha
Sabri Samira
Jawad El-Hamad

The views of the contributors does not necessarily stand to MESC position

First Edition

Amman– 2010

Copy Rights Reserved to **MESC**

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanian & Arabic Libraries

Monthly Middle Eastern

(10)

The Horn & East of Africa

Present & Future